التواصل أثناء الوباء
وظائف الإعلام
في إطار التعارض بين حرية التعبير وسياسة الإغلاق

أ.د محمد طوالبية
جامعة غرداية، toualbiamed80@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2022/06/19 **تاريخ المراجعة:** 2022/11/13 **تاريخ القبول:** 2022/11/13

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فهم أثر السياسات الحكومية الخاصة بانتشار (كوفيد 19)، لا سيما سياسة الإغلاق العام (المتغير المستقل) على وظائف الوسيلة الإعلامية، (المتغير التابع في هذه الدراسة). نريد أن يكون فهم هذا الأثر منحصرا في إطار العلاقة بين الإعلام والسياسة، هذه العلاقة التي نرى منذ البداية أنها تتحكم في ترتيب أولويات وظائف الإعلام، أي أن العلاقة في الظروف العادية ثابتة في الدراسات السابقة. لكن كيف أن اختلال هذه الوظائف بسبب سياسة الإغلاق يؤثر سلبا على سياسة مكافحة الوباء من جهة وعلى التواصل العام في الظروف الاستثنائية من جهة أخرى سيكون موضوعا جديرا بالدراسة . سيكون منهجنا كيفيا حيث نعتمد على تحليل الموضوع عبر معايشتنا الحدث من خلال تعرضنا لمضامين كثيرة في وسائل مختلفة. سيسمح هذا بتعريض الموضوع لمساءلات عديدة من أجل فهم عميق للعلاقة بين الإعلام والسياسة والوباء.

الكلمات المفاتيح: إعلام، وباء، سياسة إغلاق، سلطة سياسية، حرية تعبير.

Communication during the pandemic.
Media functions.
In the context of the conflict between freedom of expression and the policy of closure

Abstract

This study aims to understand the effects of government policies taken by countries during the spread of the (Covid-19), and from these policies we identified the general closure policy due to its connection to daily life and its clear effects on economic and social institutions, including media institutions. Our qualitative approach, which depends on the researcher's understanding of the merits of the topic through his experience in living with the event after we have been continuously exposed to many and various implications from different means, will allow us to expose the topic to questions In order to achieve a comprehensive and deep understanding of the issue of the relationship between the media, politics and the epidemic

Keywords: Media; pandemic; lockdown policy; political power; freedom of expression .

Communication pendant la pandémie.
Fonctions média.
Dans le contexte du conflit entre la liberté d'expression et la politique de fermeture

Résumé

Cette étude vise à comprendre l'impact des politiques gouvernementales sur la propagation de la COVID-19, en particulier la politique de fermeture publique sur les fonctions des médias. Cependant, il conviendrait d'étudier comment le dysfonctionnement de ces fonctions dû à la politique de fermeture affecte négativement la politique de lutte contre l'épidémie d'une part et la communication publique dans des circonstances exceptionnelles d'autre part. Cela permettra de soumettre le sujet à de nombreuses questions pour une compréhension profonde de la relation entre les médias, la politique et l'épidémie.

Mots-clés: Médias - pandémie - politique de confinement - pouvoir politique - liberté d'expression .

المؤلف المرسِل: أ.د محمد طوالبية، toualbiamed80@gmail.com

مقدّمة

يفضل الناس التعايش مع الوباء على التعايش مع سياسات الإغلاق العام، لأنهم ببساطة يشعرون بانتهاك المعتاد في حياتهم اليومية . ربما تحتاج هذه العبارة إلى الكثير من النظر والمراجعة . لكن الحقيقة أن الأوبئة لم تكن شيئا عاديا في حياة الناس، كانت دائما مرتبطة بالخوف وافتقاد الأمن، لكنها في نفس الوقت ضرورية، حسب علم الديمغرافيا، لفهم كيف تتوزع الكثافة السكانية على الأرض، وضرورية أيضا، تاريخيا، لفهم كيف حدثت التغيرات الكبرى في العالم، على مستوى السياسة والاقتصاد وحتى على مستوى الفن. فالعالم بعد الموت الأسود لم يعد كما كان قبله أبدا . إن القول بأن الأوبئة والحروب حافظت على التوازن الطبيعي بين الشعوب والموارد الطبيعية المتاحة ينبغي إعادة النظر فيه أيضا. وإذا كان بعض المؤرخين ينظرون إلى هذه العلاقة بشيء من المنطقية . فإن هذا راجع إلى إيمانهم بنظرية محدودية موارد العالم . ومع هذا نؤكد مرة أخرى على أن الأوبئة لم تكن أبدا شيئا طبيعيا في التاريخ الاجتماعي للبشر، لقد كانت من بين الأسباب الرئيسة للتغيرات الكبرى على مستوى التفكير والاجتماع، فهي غالبا ما تعيد التوزيع الديمغرافي للدول مثلما فعل الموت الأسود بين عامي 1347 و1349 الميلادية . لقد أصبحت الأوبئة متواترة منذ القرن الخامس عشر وكانت عوامل انتشارها السفن والموانئ [(1)]، أما اليوم فالأمر أكثر تعقيدا، ورغم أن سياسات الحجر الصحي كانت صارمة إلا أن مستويات الفتك كانت دائما أعلى.

تَتْبَع الأوبئة سياسات احترازية للحد من انتشار الوباء وحصره في بؤرته، وينشأ عن هذه السياسات تدخلات (غير لائقة) في حياة الناس . وهذا سبب إصابتهم بالنفور والملل، ثم التهاون كنتيجة قاتلة . لفهم هذه الفكرة سننظر في النموذج الآتي: إن الطاعون أو الوباء عموما يحرك، آليا، الإنتاج التنظيري على مستوى ثلاثة قطاعات في أي مجتمع: الصحة، والتشريع (الفقهي والوضعي) والسياسة (السلطة التنفيذية) . ويمكن في النهاية وضع هذه الاجتهادات في إطار وسائل الإعلام لفهم نمط التواصل العام الذي يهدف هو أيضا إلى الاحتراز من تأثيرات الوباء، وهذه ضرورة تقتضيها الطبيعة الجماهيرية لوسائل الإعلام . إن أي خلل في العلاقة بين الجهات الثلاث (أو قل الأربع) سيؤدي إلى العبث بجهاز الحكم المركزي، وبقدراته على اتخاذ أي سياسة واضحة . لذا نجد أن المؤرخين غالبا ما يعتمدون على القانون التالي في تفسير (تهاون) الناس مع إجراءات الأوبئة: إن الانفصال بين المستوى الفكري (بجانبيه الفقهي والطبي) والمستوى السياسي (التنفيذي) يفضي، حتميا، إلى عدم تقبل المجتمع لنظرية العدوى وما يترتب عنها . وبالتالي إلى عدم انتهاج السلطة السياسية لأي خطة عملية في اتجاه تطبيق هذه النظرية وتكريس الإجراءات المرتبطة بها، وعلى رأسها قضية العزل الصحي بين المدن والمناطق الموبوءة [(2)] وغلق الحياة اليومية . لنعد إلى مسألة الانفصال أعلاه ونتساءل عن دور وسائل الإعلام في وقوعه أو في رفع مستوى حدته . هنا (وعلى نحو غير متوقع) يمكننا توقع حدوث الانفصال بشكل واسع في الدول الليبرالية على عكس الدول الشمولية . وهذه ليست مفارقة، لأن السبب يرجع إلى أن الحكومات في هذه الدول (الليبرالية) غالبا ما تتوقع دورا إيجابيا لوسائل الإعلام في عملية الانفصال، وهذا ما سيشكل عداءً (غير مبرر) بين السياسيين والصحفيين يؤدي في الغالب إلى نتيجتين: أولا؛ افتقاد ثقة الناس في القادة السياسيين . ثانيا، إلحاق أضرار هائلة بوسائل الإعلام، وهذه الأخيرة لها جانبان: الأول اقتصادي وهذا طبيعي ينشأ عن توقف حركة التجارة؛ والثاني، وظيفي يتعلق بالتضييق على الصحفيين وانتهاك حريتهم في الوصول إلى مصادر الخبر وفي التعبير عن تقاريرهم، وهذه (النتيجة) سنعمل على تحليلها في هذه الدراسة . باحثين، في ظل الوباء، عن

طبيعة العلاقة بين الإعلام والسياسة في الظروف الاستثنائية، وعن أدوات السلطة في الإضرار بالوسيلة، وكيف استغلت الحكومات الوباء في التضييق على حرية وسائل الإعلام . وأثر الإغلاق على العمل الإعلامي (وظيفيا).

على مستوى حرية الصحافة في العالم أثناء تطبيق إجراءات وباء كورونا (2020) كان من الممكن بسهولة إثبات أن حالات الاعتداء على الصحفيين التي تم توثيقها (إعلاميا) صُنّفت في فئة انتهاك حقوق الإنسان، وهذا يعني وجود نية مُبيّتة لتحييد وسائل الإعلام من المشهد العام للوباء، وهذا يدفعنا للتساؤل عما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام بالوباء في حالة غياب القهر . عرف العالم أثناء انتشار كوفيد 19 ارتفاعا ملحوظا في مستويات تعنيف الصحفيين ووسائل الإعلام، التي كانت تعاني أصلا من أزمة مالية خانقة سببتها سياسة الإغلاق، هذا فضلا عن انعدام شفافية تقارير وزارات الصحة والتشريعات القمعية الطارئة، والتقويض الممنهج لإنتاج الأخبار لاسيما في الدول غير الديمقراطية . لقد كانت هذه الأوضاع مجتمعة سببا موضوعيا في تأسس فكرة هذا المقال، ويبدو أن التقارير (التي أثارت وجود انتهاكات) في حد ذاتها كانت استجابة لبعض الأصوات المناهضة، في أوروبا، لسياسات الإغلاق التي انتهجتها أغلب دول العالم، ومثّلت في تصورهم انتهاكا صريحا وواضحا لحقوق الإنسان، لاسيما حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، ويبدو أن هذه السياسة حملت في عمقها مفارقة منطقية بين ظاهر الإجراءات الوقائية، التي منها سياسية الإغلاق، وبين باطنها الذي كشف عن النوايا الخفية للحكومات المتجهة، عن قصد، نحو السيطرة على الحياة العامة، وفرض المزيد من السلطة على الفاعلين الاجتماعيين، لذا يمكن تفسير العنف الذي وقع على وسائل الإعلام على أنه نتاج وعي السياسيين بالقيمة الاجتماعية والسياسية للصحافيين وقدرتهم على التأثير، ورفض بقائهم خارج إرادة السلطة السياسية . فالمسألة إذن ليست مرتبطة بالعداء التقليدي بين الإعلام والسياسة [3]، وإنما المسألة برمتها تُختصر في استغلال الطارئ العالمي لصالح تجديد نَفَس الأنظمة (الهشة) في الحكم، لاسيما في إفريقيا والدول غير الديمقراطية، أو إعادة تأهيلها اجتماعيا وسياسيا . لقد دفعت الصحافة، نتيجة لهذا التوجه، ثمنا باهظا، ربما يفوق ما دفعته الشركات الاقتصادية التي بقيت خارج أجندة السياسيين . وليس من صالح الحكومات أصلا إلحاق الضرر بهذه الشركات التي تلقت دعما غير محدود من البنوك المركزية . أما الإعلام، غريم السلطة، فكانت أوضاعه مختلفة تماما داخل أجندة السياسيين .

لتحليل الموضوع، وفهم تعقيداته، ولتفصيل الأفكار المطروحة في المقدمة اعتمدنا على أربعة عناصر أساسية، نشأ عن كل عنصر مجموعة من المطالب تناولت مسائل تفصيلية عديدة اقتضتها التساؤلات الكثيرة في الدراسة، وانتظمت هذه العناصر على النحو التالي: أولا، في المفاهيم الأساسية للموضوع، وهي ضرورية كمدخل للفهم؛ ثانيا، في وظائف الإعلام في ظل الجائحة، ويبين هذا العنصر القيمة السوسيومهنية لوسائل الإعلام؛ ثالثا/ في العلاقة بين الإعلام والسلطة في ظل الوباء؛ رابعا، في أدوات التحكم في وسائل الإعلام، وهذان العنصران يبينان المقاصد الحقيقية للسلطة اتجاه الإعلام والإعلاميين . تفرع عن العنصر الأول (مفاهيم أساسية لفهم الموضوع) ثلاثة تعريفات أساسية: الوباء والإعلام وحرية التعبير، ووزعنا تعريفات هذه المفاهيم وفقا للمنهجية الآتية: 1/ تعريف الوباء، ثم الوصف الوبائي، مع أمثلة على الأوبئة، 2/ تعريف الإعلام في إطار غياب القهر، وفي إطار حقوق الإنسان، 3/ حرية التعبير أصل الحقوق، والإعلام هو الحرية، ثم الإغلاق وباء في حد ذاته .

وتفرع عن العنصر الثاني (وظائف الإعلام في ظل الجائحة) أربعة مطالب اختصرنا من خلالها أهم وظائف الإعلام في الظروف الطارئة، وكانت كالآتي: تمثيل الاتجاهات، و حماية تعددية المجتمع، و ضمان تنوع المعلومات، وتحقيق الخصوصية الفردية . أما العنصران الثالث والرابع فتم تخصيصهما لتحليل موضوع الدراسة

من خلال تفكيك العلاقة بين الإعلام والسلطة في ظل الوباء إلى الجزئيات التالية: أ/ العلاقة بين السياسي والإعلامي، ب/ العلاقة متغير مستقل، ج/ إعلام الوباء، من أجل أن نعرف أكثر، د/ العلاقة بين الوباء وفرض السلطة، هـ/ الاتصال أثناء الوباء، و/ مصادر قوة وسائل الإعلام، ز/ الإعلام في قلب الصراع السياسي والاجتماعي، ح/ قيمة حرية التعبير في مكافحة الأوبئة، ط/ الاستغلال السياسي للوباء في قمع الصحفيين، ي/ أسباب انتهاك حرية الإعلام، ك/الإعلام كمؤشر قياس، ل/ تأثير سياسة التضييق على جودة الخبر، م/ تأثير سياسة التضييق على سمعة العلم . وفي الأخير تم تصنيف أدوات التحكم في وسائل الإعلام إلى خمسة عناصر: أ/ تشويه سمعة الصحافة، ب/ الاعتماد على المعلنين، ج/ منع الانترنت، د/ العنف السياسي، هـ/ فرض الضرائب . ستكون هذه العناصر وتفرعاتها القوالب النظرية التي سنحلل من خلالها موضوع الاتصال أثناء الوباء، وصف لوظائف وسائل الإعلام على ضوء التعارض بين حرية التعبير وسياسة الإغلاق، معتبرين أن هذا التعارض مسلمة لا تحتاج إلى برهنة، وبالتالي ما سينتج عنها من أحكام استنباطية سيكون حتمية منطقية . أما اضطراب العلاقة الدائم بين الإعلام والسياسة، فرغم كونه من المسلمات، إلا أننا سنعرّض العلاقة ذاتها للمساءلة الفلسفية، من أجل فهم الموضوع برمته .

أ- الإشكالية

على أساس ما تقدم، لم يكن من السهل صياغة إشكالية ذات وحدة موضوعية لها من الوضوح ما يكفي للحسم بشكل نهائي في الموضوع، وإنما هناك تساؤلات عديدة يمكن أن نجمعها تحت مشكلات يبدو أن بينها تنافرا هائلا، لكن مع هذا التنافر يمكن أن نجد بعض الروابط التي ستشد العناصر المذكورة أعلاه مؤسِّسةً لفهم جديد لوظائف الإعلام في ظل الأزمات والطوارئ، وهذا أمر جيد وله قيمة معرفية حقيقية إن استطعنا فعلا إيجاد هذه الروابط . لقد نشأت تساؤلات كثيرة خارج إطار الوباء، عن كيفية علاقة الإعلام بالسياسة؟ وما هو الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه (هذه العلاقة) لضمان الاعتماد المتبادل؟ وأين تكمن قوة الإعلام التي تثير مخاوف الأنظمة السياسية؟ وما هي الأدوات التي تستخدمها السلطة من أجل تقويض نفوذ وسائل الإعلام؟ هذه التساؤلات (القديمة) التي تأسست في ظل العلاقة المضطربة بين الإعلام والسياسة يمكن طرحها مرة أخرى في إطار الوباء تحت سؤال بسيط: **لماذا عارض الصحفيون سياسة الإغلاق؟** وهل انتهاك حقوقهم، في ظل كورونا، طبيعي فرضته مقتضيات المرحلة أم أنه انتهاك مقصودة تأسس داخل أجندة سياسية؟ وهل مخاوف وسائل الإعلام من توظيف سياسات الإغلاق لكتم حرية التعبير حقيقية أم زائفة؟ وما الذي يمكن أن نفهمه من حدوث خلل على مستوى وظائف الإعلام أثناء الوباء؟

إذن المشكلة ليست أبدا متعلقة بكيفية تناول وسائل الإعلام لموضوع الوباء (كورونا)؟ وإنما القضية الحقيقية هي ماذا فعلت كورونا بوسائل الإعلام؟ فالمسألة وجودية وليست مسألة بناء مضمون، **لأن التحدي الحقيقي الذي واجه وسائل الإعلام في مرحلة الإغلاق هو عدم التمكن من تغطية الوباء بسبب عدم تمكن الصحفيين من الوصول إلى مصادر الخبر ذات الصلة بالوضعية الطارئة .**

ب- الضابط المنهجي

هناك سؤال جوهري، يمثل طرحه ضابطا منهجيا لفهم الموضوع، لأن المسألة غير محسومة بالنسبة لكلا الطرفين، السياسيين والإعلاميين، لذا فهل يمكن إثبات النوايا السيئة للحكومات اتجاه وسائل الإعلام على أساس حالات الانتهاك الموثقة في تقارير المنظمات الدولية؟ ألا يمكن أن تكون هذه الحالات نتيجة طبيعية لمخاوف

الحكومات من انتشار الفوضى، وكما هو معلوم أن وسائل الإعلام إذا لم تخضع إلى سياسة إعلامية صارمة أثناء الأوبئة ينشأ عن نشاطها ارتباك الرأي العام وبالتالي الفوضى . وهذا وضع لا يشجع على تطبيق السياسات الاحترازية لمكافحة الوباء . لكن في المقابل هل مخاوف الحكومات من انتشار الفوضى مبرر أخلاقي وسياسي كافٍ لممارسة العنف على الإنسان عموما وعلى الصحفيين بالخصوص .

ت- الفكرة الأساسية

يمكن أن نبدأ مناقشة هذه الأسئلة بطرح فكرة أساسية ستساعدنا على تحليل بعض المواقف التي سنطرحها في هذه الورقة البحثية، حيث يمكن القول إن عدم اليقين وتضارب تصريحات المنظمة الدولية للصحة مع تصريحات وزارات الصحة في مختلف الدول، كانا سببا في انتهاج بعض الحكومات لسياسة الذراع الضاربة مفضلةً منطق القوة على منطق الحوار، لأن الوضع لم يكن مستقرا . لذا كانت الرقابة على التحقيق في حقيقة الوباء صارمة منذ البداية خصوصا وأن التشكيك خرج من منطقة الجمهور إلى منطقة القادة والشخصيات العامة . إن حملات القمع وحجب المعلومات وتجريم الصحافة التي عرفتها الصين وروسيا وبعض الدول الأفريقية هي ردود فعل كافية لفهم طبيعة التحديات التي واجهت الدولة من جهة والإعلام من جهة أخرى أثناء انتشار هذا الوباء، ليس إعلام هذه الدول فحسب بل الإعلام العالمي كله، فما حدث في الصين وروسيا لا يزال غامضا إلى يومنا هذا.

ث- المنهج

تتوسل طريقة درسنا لهذا الموضوع بالأسلوب الكيفي الذي يعتمد على فهم الباحث للأحداث، والتقارير التي تعرّض لها طيلة جمعه للمادة التي حوّلها بفضل التساؤل الاثنوغرافي إلى مادة علمية قابلة للنظر وللمناقشة العلمية، التي دائما تبدأ بالسؤال وتنتهي إلى تساؤلات عديدة، دون التورط في عملية الافتراض التي تقتضي وجوبا حسم المسألة بتحقيق إجابة نهائية، إن ميزة هذه الدراسات تكمن في أنها تُبقي المجال مفتوحا باستمرار أمام المزيد من البحث، وما سأطرحه هنا من قضايا سيفتح المجال أمام الكثير من التساؤلات التي لم يُتوقع طرحها أمام الباحثين (النوعيين) لولا طارئة الوباء، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توليد دراسات ستعمق فهمنا لطبيعة تواصلنا في الظروف غير العادية أو أثناء الأوبئة .

ج- التعريفات الإجرائية

لا نقصد بالتعريفات الإجرائية تحديد المؤشرات التي تقيس مفهوم معين، لأن هذا لا يكون إلا في الدراسات الكمية، ولأن دراستنا كيفية فإننا استخدمنا لفظ الإجرائية للتعبير عن المصطلحات المختلفة التي تحمل دلالة واحدة، أو الألفاظ التي تدخل في منطقة الترادف، فالاتصال في هذه الدراسة تم استخدامه بمعنى الإعلام رغم الاختلاف الكبير بينهما، وتم استخدام الإعلام والصحافة ووسائل الإعلام بنفس المعنى، كما أننا استخدمنا الألفاظ التالية بنفس المعنى: التضييق، الإضرار، التقييد، الانتهاك، التحكم، وتم استخدام لفظ الوباء والجائحة والطاعون والكوفيد وكورونا ضمن دلالة واحدة . وهذه الوحدة في المعنى هو ما نقصده بالإجرائية . وألفاظ الاحتراز والوقاية والمكافحة والحجر الصحي والإغلاق أيضا كانت حقلا دلاليا واحدا . وجمعنا مفهوم حرية التعبير مع مفهوم تحرير مصادر الخبر مع مفهوم الديمقراطية الإعلامية إجرائيا تحت نفس المعنى أيضا رغم التباعد الدلالي بين هذه المفاهيم من الناحية الوظيفية . وكذلك استخدمنا السلطة السياسية والأنظمة والحكومات ووزارات الصحة بنفس الدلالة باعتبارها مصادر اتخاذ القرار . ولقد ساعدنا هذا التوحيد الدلالي على تحديد المفاهيم المحورية التي تقوم عليها هذه الدراسة (انظر الكلمات المفتاحية).

1- مفاهيم أساسية لفهم الموضوع

1-1- مفهوم الوباء

أ/ تعريف الوباء

يمكن باختصار إعطاء تعريف إجرائي للتعبير عما نقصده بمصطلح الوباء، حيث يمكننا اشتراط مؤشرين يمكن الحكم من خلالهما على الحالات المعروضة . الوباء عموما هو مرض معدٍ، مؤشره الأول أنه قاتل؛ والثاني سرعة الانتشار . يتم في علم الأوبئة تصنيف الحالة ضمن الوباء عندما يزداد عدد حالات المرض الجديدة خلال فترة زمنية معينة في منطقة معينة . يتم التفريق بين الأوبئة والأمراض حسب معدل الزيادة في عدد الحالات . أما منظمة الصحة العالمية فتعلن عن الوباء عندما ينتشر عبر الدول والقارات بسرعة . ورغم اختلاف المعايير والمؤشرات الدالة عليه بين المنظمات والحكومات يبقى معيار الانتشار متفقا عليه نسبيا.

ب/ الوصف الوبائي

على عكس الوباء المتوطن، حيث يحدث المرض باستمرار داخل مجموعة سكانية محددة مع نفس العدد تقريبا من الحالات (معدل التكاثر = 1) فإن الوباء ينتشر ويتكاثر بمعدل أكبر (معدل التكاثر> 1) . في حالة وجود مرض معدٍ فهذا يعني أن عدد المصابين الجدد يزداد بنسب كبيرة . ويكون الاتصال مع المصابين مهما للانتشار؛ في البداية، يزداد عدد حالات الإصابة الجديدة في كل فترة زمنية بنفس النسبة تقريبا مقارنة بالحالة السابقة ثم يزداد أضعافا مضاعفة بفعل تعدد الحالات . لذلك، فإن الزيادة في حالات الإصابة رقم واحد تكون منخفضة في البداية ثم تنمو بسرعة أكبر مع تقدم الوباء .

ج/ أمثلة على الأوبئة

تشمل الأمراض الوبائية أمراضا استوائية مختلفة مثل الكوليرا والإنفلونزا والتيفوئيد وشلل الأطفال . كان الطاعون أكثر الأوبئة تدميرا في تاريخ البشرية؛ بما في ذلك الموت الأسود وطاعون جستنيان . يعد وباء الإيبولا 2014–2016 في غرب إفريقيا ووباء الإيبولا 2018–2020 في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوفيد 19 منذ 2020 أمثلة جيدة على تفشي الوباء من حيث عدد الحالات والوفيات . نرجع إلى الطاعون حيث كلما ذكر لفظ الوباء ذهب تفكيرنا إلى الطاعون الذي هو مرض جرثومي معد، ويعني في اللاتينية pestis atra الموت الأسود، أما في لغة العرب فلا تعني في الحقيقة مرضا معينا وإنما تطلق اللفظة على كل مرض وبائي وبذلك أصبح الطاعون مرادفا للوباء [4].

2-1- مفهوم الإعلام

أ/ تعريف الإعلام في إطار غياب القهر

هل يمكن أن نفهم العملية الإعلامية برمتها بمنطق دوركهايم على أنها واقعة اجتماعية، خصوصا وأن الإعلام فعل يمارس على الفرد إكراها خارجيا، وهذا شرط في فلسفة دوركهايم في تصنيف الواقعة كحالة اجتماعية . وليس المقصود بالإكراه سلب الإرادة، فالإعلام الحقيقي سيتولى تلقين الفرد طرق ممارسة الحرية، وليس هناك معنى للإعلام أوضح من غياب قهر السلطة عن تحرير المعلومة . ولا يمكن بناء تعريف للإعلام بعيدا عن مفهوم الحرية رغم أنها، منطقيا، ليست عنصرا جوهريا في بنيته الداخلية، لكنها خاصية أساسية في تأسيس فعل اجتماعي (إعلامي) ذي تأثير عميق.

ب/ تعريف الإعلام في إطار حقوق الإنسان

يتفق علماء الإعلام على أن الإعلام هو وسائله [5]، أي أن الإعلام هو الوسيلة ذاتها، فهي، أي الوسائل، ترسل مضمونا واحدا في نفس الوقت إلى جمهور غير محدود، بقصد التأثير، وتعريف الإعلام باعتباره (وسائل) مهم لفهم العلاقة بينه وبين الحرية . تقترن الحرية بالإعلام في إطار حق الإنسان الطبيعي في التواصل والتعبير، وحقه في اختيار السلطة التي تحمي حقوقه المدنية . تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود . وبطبيعة الحال يتعذر تحقيق المادة 19 في وسائل إعلام حقيقية بعيدة عن سلطة الدولة .

ج/ الإعلام هو الحرية

يبدو من خلال الاقتران الانفعالي بين وسائل الإعلام والحرية، أن الإعلام هو ذاته حرية التعبير، فإذا كان التعبير هو أداة أساسية في ممارسة الحرية، فإن هذه الأداة تُضمر خلفها نوعا آخر من التعبير الكامن، وهو الذي يشير إلى امتلاك المعلومة أو الفكرة أو الحكم، فحرية التعبير تعكس رغبتين متنافرتين في الوقت نفسه، الرغبة في امتلاك المعرفة، وهي ذاتها الرغبة التي تدفع، كلما امتلأت الذات، نحو إرادة تحرير المعبَر عنه [6] . في الأخير نقول إنه خارج هذه الحقيقة التي ذكرناها الآن يجب الإقرار بأن الإعلام كلما اقتران بالمصالح الكبرى للشركات الاقتصادية وتعلق بطموح السياسيين تعمّد تغييب الحقيقة حفاظا على مصالح مالكيه .

د/ الانحراف عن الخط

يعتمد الكثير من الباحثين على تعريف الإعلام على أساس مبدأ اختزال الواقع، حيث تقوم وسائل الإعلام بإعادة صياغة الأخبار التي تقع تحت سلطتها وفق ما يلائم مصالح مالكيها وتوجهاتهم السياسية والفكرية، من خلال آليات التقطيع والقص والتبسيط والتكثيف والتكرار، وضخ عناصر الإثارة والانفعال في عناوين الأخبار، حيث يصبح المحتوى بعد ذلك مناسبا لشرائح واسعة من الجمهور، وهذا ما يهم الإعلام، فلا ينبغي أن ننسى أن الإعلام صناعة يحركها هاجس المصلحة السياسية والربح الاقتصادي [7].

هـ/ التطور التقني والإعلام

أدى التطور التقني لتكنولوجيات التواصل إلى إحداث تغيُّرين أساسيين على مستوى بنية الإعلام والاتصال: الأول، التداخل الوظيفي بين العمل الصحفي وتطلعات الأفراد العاديين نحو الحرية وتحقيق حياة أفضل، وتحسين واقع اليومي، وهو ما انتهى إلى بروز ظاهرة صحافة المواطن واليوتيوبرز؛ ثانيا، لقد أصبحت قيمة حرية التعبير حقا إنسانيا [8]. عبّرت عنه مختلف دساتير الدول باختلاف أنظمتها وأيديولوجياتها بأنه حق راسخ من حقوق الإنسان . ووفقا لهاذين التغيُّرين أصبح بإمكان كل فرد أن يعبر عن رأيه بوسائل مختلفة وبسيطة، كما يمكنه إنشاء منبر إعلامي خاص به، وفيما يتعلق بالعمل الصحفي فقد تغيرت المعايير السوسيولوجية الوظيفية بشكل كبير لصالح الصحفيين، حيث أصبحت القيود الكلاسيكية أقل وطأة .

1-3- حرية التعبير

أ/ حرية التعبير أصل الحقوق

يبدو أن اعتماد وثيقة الإعلان، الذي تبنى صيغته الأولى مع فلسفة التنوير، على حرية التعبير كبعد أساسي في إعلان حقوق الإنسان يرجع إلى أن كل الحقوق الأخرى لا تمنح القدر نفسه الذي يمنحه حق التعبير عن

الرأي فيما يتعلق بحرية الاختيار، فهذا النوع من الحرية يسمح بالوصول إلى مصادر تكوين الرأي من جهة، وتوظيف المواطنين لحريتهم التواصلية التي تعني الاستعمال العمومي للعقل بالمعنى الذي دافع عنه هابرماس من جهة أخرى [9] . وتنص المادة 21 من نفس الإعلان على أن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم؛ ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت . ولا يمكن تصور قيام انتخابات حقيقية بدون حرية التعبير .

ب/ حرية التعبير والانتخابات

يمارس هذان الحقان – الحق في الانتخاب والحق في حرية التعبير – في أثناء الانتخابات، ويجب الاهتمام بالحفاظ على الترابط بينهما . فينبغي في الأنظمة الديمقراطية تمكين الناخبين من تحديد المسائل المدرجة على جدول البرنامج السياسي، والإدلاء بأصواتهم بحرية وبدراية كاملة بالسجلات والبرامج السياسية للمرشحين . ولا شك في أن الإعلام له دور أساسي في هذه العملية المعقدة . ولفهم هذا الدور بشكل عميق وجب النظر في الجوانب الوظيفية لوسائل الإعلام وعلاقة هذه الوظائف بالديمقراطية .

ج/ الإغلاق وباء في حد ذاته

إذا استطعنا فهم العلاقة البنيوية بين الإعلام والحرية كان بإمكاننا الحكم على حجم الضرر الذي سيلحق وسائل الإعلام في حالة فرض سياسات الإغلاق في الظروف الاستثنائية كحالة انتشار الأوبئة، فوسائل الإعلام مؤسسات اجتماعية لها وظائف عمومية لا يمكن أداؤها بدون ضمانات قانونية تحمي حرية تعبير وحق الوصول إلى مصادر الخبر وتحرير المعلومات . كان القائمون على الإعلام يتوقعون الأسوأ بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أن كوفيد 19 وباء عالمي، لأن علاقاتهم بدوائر السياسة عميقة للدرجة التي تسمح لهم بتوقع ردود أفعالهم . إنهم يعلمون جيدا بأن السياسيين يتربصون بهم الدوائر ويتحيّنون الفرص لتقويض نفوذ وسائل الإعلام، لكنهم يعلمون في الوقت نفسه أن قوة الإعلام ودوره الاستراتيجي تظهران في الظروف الاستثنائية . بعد تعريف هذه المفاهيم، ما الذي يمكن أن نفهمه من حدوث خلل على مستوى وظائف الإعلام أثناء الوباء؟ إن التعرف على وظائف الإعلام كفيل بفهم هذه النقطة .

2- وظائف الإعلام في ظل الجائحة

يعي رجال السياسة القيمة الإنسانية للإعلام، وخطورته على نفوذهم في الآن نفسه، لذا يسعون دائما إلى السيطرة عليه أو مداهنته، وشراء ذمم القائمين عليه . يرتبط الإعلام بعملية البناء، ويمكن استعمال هذا القول في أوسع تعريفاته (الإعلام)، لذا يتعين عليه وفق المدرسة النمطية إبراز المشكلات والقضايا التي تهم الناس في حياتهم ومعيشتهم وأمنهم واستقرارهم [10] . ولابد أن ترتفع مستويات هذه المسؤولية إلى أعلى درجاتها في ظروف الحرب وانتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية . إذن، تؤدي وسائل الإعلام وظائف أساسية يمكن ربطها عضويا ببناء النظام الاجتماعي برمته . فمن المتوقع أن يطّلع المواطنون على الأخبار والتحليلات التي تساهم في تكوين الآراء وتغيير المواقف، ومن المتوقع كذلك أن يتلقوا هذه الأخبار بالنقد والمناقشة، وهذا الأمر يمكّنهم من المشاركة في عملية البناء المشار إليها أعلاه . في الوقت نفسه، تخلق وسائل الإعلام لنفسها، بسبب هذه العلاقة، مشاكل كثيرة؛ مع السلطة الحاكمة والجمهور العام أيضا .

يُفترض أن تقدم المؤسسات الإعلامية وظائف مختلفة تساهم بتنوعها في الحفاظ على كيان المجتمع وأنظمته الفرعية . ويمكن على هذا المستوى التمييز بين نوعين من الوظائف؛ الوظائف (الواضحة)، أي تلك الوظائف الواعية أو الظاهرة التي تبرر الوجود الاجتماعي لوسائل الإعلام ذاتها، مثل مراقبة المحيط أو تقديم المعلومات (الأخبار) والتسلية (الترفيه) والتعليم؛ ثانيا، الوظائف (الكامنة)، وهي الوظائف الخفية التي لا يمكن ملاحظتها مباشرة، وهي مرتبطة بثقافة المجتمع والنظام السياسي، لذا تعكس هذه الوظائف الجانب الأيديولوجي للإعلام؛ مثل الدعاية ورفع المعنويات، وتأكيد الذات؛ والهروب من الواقع، والتقمص الوجداني، وحماية الديمقراطية، وتوثيق الأوبئة والحروب، وهذه الأخيرة هي موضوع دراستنا، إذ يمكننا تفكيك هذه الوظيفة إلى مجموعة من الوظائف الفرعية أو يمكن تسميتها بالمهام الإعلامية الكامنة . إذن، العلاقة بين الإعلام والظروف الاستثنائية (مثل الأوبئة والحروب) علاقة خفية وغير معلنة، كامنة في وجدان العلاقة بين السياسة والإعلام، لأنها مرتبطة بوجوب إعلان الحقيقة وتوثيقها، تلك العلاقة التكافلية التي تجعل قيام أحد طرفي العلاقة بدون الطرف الآخر أمرا متعذرا . وهذا ما يجعل الحقيقة ماثلة أمامنا بأن كل وظائف الإعلام في الواقع، الظاهرة والكامنة، تنتهي إلى تحقيق هذه الغاية، أي إعلان الحقيقة وإخراجها للناس مهما كانت الظروف .

تقوم وسائل الإعلام، فعلا، من خلال هذه الوظائف بحل مشكلات معرفية ونفسية وسياسية، لكنها في نفس الوقت تخلق مشاكل كثيرة من نوع آخر أغلبها مرتبط بالأخلاق والدين، وفي بعض الأحيان مرتبط بالسياسة . إن منطق العمل الإعلامي يُقِر بأن هذه الوظيفة لا يمكن تحقيقها في غياب علاقة واضحة بين الإعلام والسياسة . فكيف هي إذن هذه العلاقة؟ يبدو أن هذا السؤال عام ولا يمكن أن تصل الإجابة عنه إلى شيء ذي قيمة، لأن العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسيين تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي وقوة المجتمع المدني ووعي الجمهور، لكن الحقيقة هي أن هذا الكلام يصلح لوصف ظاهر العلاقة، لكن الباطن متماثل في كل الأنظمة السياسية تقريبا، حتى في الأنظمة الديمقراطية التي تدعي حكوماتها احترام حقوق الإنسان يمكن تسجيل تجاوزات خطيرة ترتكب في حق الصحفيين (الاستقصائيين) . ثم إن المقصود بالعلاقة المشار إليها في هذا المبحث هي العلاقة في الظروف الاستثنائية . فطرفا العلاقة يعملان كل من جهته على السيطرة على الآخر، حتى في الظروف العادية، لأن طبيعة العلاقة يسودها الصراع اللامحدود، لذا فإن التعمق في فهم وظائف الإعلام سيساعد على فهم أسباب تخوف الحكومات من الإعلام ليس أثناء الأزمات فقط بل في الظروف الطبيعية [(11)].

تحدثنا عن تمتع الإعلام بوظائف كامنة يعمل من خلالها على ضمان استقصاء الحقيقة وإعلانها للناس . لذلك يمكن تصنيف هذه المهمة ضمن الوظائف الأساسية التي تفسر طبيعة العلاقة بين الإعلام والسياسة . ومن أجل تحقيق الوظيفة الأساسية للإعلام خصوصا في المجتمعات الغربية، المتمثلة في الكشف عن الحقيقة في ظل نظام ديمقراطي حقيقي، يمكن مناقشة أربع مهام أساسية على ضوء فلسفة هابرماس العقلانية، حيث يكون الوباء موضوعا أساسيا في الفضاء العام . وهذه المهام هي[(12)]:

2-1- المهمة الأولى/ تمثيل مختلف الاتجاهات [(13)]:

على المستوى النقدي، نناقش ما إذا كان في إمكان وسائل الإعلام إعطاء صورة دقيقة وموثوقة عن الواقع خصوصا في ظل الحروب وانتشار الأوبئة، وما إذا كانت فعلا تعكس كل آراء المجتمع . يتميز المجتمع الديمقراطي بتنافر أنساقه الثقافية والفكرية والسياسية، وينتج عن هذا التنافر تعدد الجماعات والأحزاب، وتظهر

سمات هذا التعدد على ثلاثة مستويات؛ الممارسات السياسية، والأيديولوجيات، وأنساق الاعتقاد (الفرق الدينية)، وتتجسد هذه المستويات في اتجاهات متباعدة . فكل اتجاه يعكس مجموعة من الأهداف والمصالح الخاصة المختلفة، ووسائل الإعلام جزء من هذه الأنساق المتنافرة، بل تعمل في ظل هذا التنوع شديد التباين على بقائه وإثراء اختلافاته، وفي الوقت نفسه تعي ضرورة تمثيل كل اتجاهاته كأحد متطلبات الديمقراطية، وهي الوحيدة القادرة على إظهار كل الاتجاهات المؤيدة والمعارضة، وهنا تكمن خطورة الإعلام التي تشكل هاجسا للسلطة السياسية . وللقيام بهذه المهمة تتيح وسائل الإعلام لكل اتجاهات النسق المتنافر فرصة عرض وجهات نظرها على الجماهير، وأن تعرض بمهنية الحجج الخطابية لكل اتجاه، وإن كانت متعارضة مع سياساتها التحريرية، هنا فقط، وفي هذه الحالة، تكون وسائل الإعلام نموذجا مثاليا، لأنها تقوم بأداء دورها كوسيط محايد، هدفها هو الحفاظ على الفضاء الديمقراطي الذي يكفل حرية المعرفة وحرية التجمع والنقاش الحر، الذي يتيح للأفكار الأكثر كفاءة الظهور والسيادة، وإن كانت الأقلية هي مصدر هذه الأفكار . إن وسائل الإعلام في الدول الغربية تدرك جيدا أن أنظمة الامتياز والاحتكار الخاصة ببعض الشركات وجماعات الضغط والاتجاهات الأيديولوجية المسيطرة على بعض وسائل الإعلام تؤدي إلى تراجع الديمقراطية، وهذا يمثل خطرا على وجود الإعلام في حد ذاته .

2-2- المهمة الثانية/ حماية تعددية المجتمع:

يبدو أن مجتمعا بدون وسائل إعلام سيكون أكثر ضبابية وهشاشة، لذا فمن الواضح أنه لو أردنا قياس قوة مجتمع ما، فإنه يتعين علينا ابتداء تقييم مستوى إعلامه . إن أكثر متاعب الإعلام تأتي من شيء يدعو للاحترام والتقدير ألا وهو تلهفه اللافت لتحسين أحوال الأفراد والمؤسسات في مجتمع شفاف وملتزم . إن هذه المتاعب إنما هي في الواقع تدوين لتاريخ أعظم الثورات الإنسانية التي قامت من أجل الحرية والتحرر . إنها تعكس الرغبة العميقة لدى العديد من البشر الذين أفنوا أنفسهم من أجل تحرير أفكارهم ومعتقداتهم من سلطة الكنيسة واستبداد السياسة، وربما لم يتمكن التاريخ من كتابة الكثير من أسمائهم لكن تضحياتهم من أجل بناء مجتمعات حرة لازالت أمام أعيننا إلى يومنا هذا . يعتمد البناء الاجتماعي في الأنظمة الديمقراطية على النقد العميق والمستمر لمختلف مؤسسات المجتمع، فعملية البناء ذاتها تقتضي جهودا كبيرة على مستوى النقض (الهدم) الذي يسعى إلى كشف مواطن الخلل، والنقد الذي يسعى إلى اكتشاف جماليات البناء، وهذا من أجل إعادة البناء على أسس قوية وصحيحة، والإعلام هو أحد معاول النقض ووسائل النقد . إن هدف وسائل الإعلام هنا هو إزاحة الضبابية التي يمكن أن تقف أمام قيام مجتمع حر ومنفتح، قادر على إدراك ذاته، وواعٍ باستخدام مقدراته استخداما عقلانيا . لقد كان في وسع وسائل الإعلام أن تمكن المجتمع الحر من تفادي الرؤية الخاطئة في مجملها، وأن تجنبه الوقوع في تكرار الأخطاء التاريخية . إن المرافقة الإعلامية للمجتمع (إن صح هذا الاصطلاح) تجعل الأهداف العامة ممكنة التحقيق من خلال المناقشة العقلانية لمشكلات المجتمع .

إن حماية المجتمع هي في نهاية المطاف حماية لمصالح أفراده ومؤسساته، لذا فالمعنى الحقيقي من حماية المجتمع هو مراقبة وسائل الإعلام للسلطة السياسية، وكشف انحرافات القائمين عليها . وتقتضي هذه المهمة من وسائل الإعلام نضالا دائما وخطيرا من أجل بناء عالم أفضل وأكثر أمنا، وفي حقيقة الأمر فإن هذه المهمة لا تعكس عمق التجربة الديمقراطية فحسب بل تحدد مدى نضوج المجتمع وإعلامه، لأن المجتمع وإعلامه معا يصنعان الديمقراطية، ولا وجود لديمقراطية تصنع مجتمعها.

2-3- المهمة الثالثة/ ضمان تنوع المعلومات [14]:

يمكننا من خلال تتبع مسار شانون وويفر في بنائهما لنظرية المعلومات أن نستنتج أن المعلومات تعتبر متاهة مفهومية، ومع هذا فالمعلومة لا يمكن الاستغناء عنها في عملية الفهم وكذلك في عملية اتخاذ القرارات . فلا يمكن تصور أي شيء خارج إطار المعلومة، إذ سيكون من الطبيعي بمكان اعتبار العالم جزءاً من الحيز المعلوماتي[15] . الذي يصبح بطابعه الافتراضي مرادفا للواقع، وأن تعزيز المعلومة هو في حقيقة الأمر تعزيز لهذا الواقع . تمثل المعلومة إذن حاجة أساسية للفرد والمجتمع معا، وعلى أساسها يتم اتخاذ القرارات الحاسمة . لقد عملت وسائل الإعلام من خلال الثورة الرابعة على تحويل الفضاء المعلوماتي من مجرد مجال تداولي يغلب عليه طابع التلقي إلى فضاء مشاع يجب الحفاظ عليه لمصلحة الجميع، وبهذا المعنى تخلق الأنظمة الديمقراطية التي تتمتع فيها وسائل الإعلام بحرية كبيرة فجوة واسعة بينها وبين الأنظمة السلطوية . إن المقصود من تنوع المعلومات هو تعددية وسائل الإعلام ذاتها، أي تعارض سياساتها وأيديولوجياتها، وينبغي أن يمثل هذا التعارض الاختلاف الحقيقي الموجود بشكل طبيعي في أي مجتمع موضوعي . لأن هذا التعدد يضمن التنوع المعرفي والفكري الذي يعد شرطا ضروريا في التواصل العقلاني الذي يشترطه المجال العام .

تضمن وسائل الإعلام في الأنظمة الديمقراطية توفير حجم هائل من المعلومات المختلفة لصالح الأفراد والمؤسسات من أجل بناء قاعدة صلبة لاتخاذ القرارات، وهذه المهمة في حد ذاتها تعمل على تعزيز التنوع المعرفي الذي يعطي معنى لفعل الاختيار، ويجب التأكيد مرة أخرى على أن التنوع الذي تتيحه وسائل الإعلام يعد جوهر العملية الديمقراطية . ومن خلال ذلك تنسجم وظائف وسائل الإعلام مع وظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي يقوم وجودها على توفير المعلومات التي ترتبط بازدهار المجتمع الديمقراطي، لأن أعضاءه يجب أن يتشاركوا المعرفة، وتشارك المعرفة هو شكل من أشكال الديمقراطية، الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على أسس صحيحة، إن توفير المعرفة للجميع مسؤولية مهنية وأخلاقية في نفس الوقت، تقع على عاتق وسائل الإعلام، وينبغي أن يؤمن القائمون على الإعلام بذلك، فما يهم هو أن تكون القرارات في صالح الكل، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا حصل كل فرد على القدر الكافي من المعلومات عما يحدث في محيطه والعالم، وأصبح هناك معنى مشترك بين الأفراد لهذه المعلومات، هنا فقط يمكن أن نتحدث عن مفهوم المجال العام .

2-4- المهمة الرابعة/ تحقيق الخصوصية الفردية [16]:

يعني لفظ الفرد الاختلاف عن الآخرين، ويتضمن التميز والخصوصية، والفرد في علم النفس مرادف للشخص الطبيعي من جهة ما هو متميز عن الآخرين بهويته ووحدته، أو من جهة ما هو ذو صفات خاصة مختلفة عن الصفات المشتركة بينه وبين أبناء جنسه . والفرد في علم الاجتماع هو وحدة من الوحدات التي يتألف منها المجتمع كالمواطن في الدولة [17] . والإنسان المتفرد المتميز لا يمكن أن تتكرر صفاته في غيره، لأنه دائم التحول نفسيا ووجدانيا [18] . على أساس هذه التعريفات ينبغي أن يكون الفرد معطى متميزا في المجتمعات التي تبحث عن حالات الإبداع الفريدة، يعتقد المذهب الليبرالي أن التفرد عملية أساسية، والتفرد هو الإمكانية الفطرية الموجودة في كل فرد والتي بها تتمكن النفس من تحقيق تمام نموها وارتقائها، فالمقصود هو تحقيق الذات بأكثر ما فيها من خصوصية، وهذا لا يتأتى إلا في أنظمة تعترف فقط بالفردانية . إذن تعد الفردية الأساس الجوهري لليبرالية، التي تدافع عن كرامة الإنسان وتحميه من أي قهر سياسي أو اجتماعي تحت أي مبرر . لذا يتوجب

على وسائل الإعلام العمل على تحقيق هذه الخصوصية عن طريق إبراز الإنجازات الفردية الرائدة التي ترفع من مستوى المنافسة والكفاءة المهنية من جهة والعمل على توفير المعلومات وإعطاء صورة دقيقة عن واقع الفرد [19].

فوسائل الإعلام وإن كانت تساهم من خلال خاصية تشارك المعرفة في تحقيق ما يبدو أنه وحدة اجتماعية، فإن الإبداعات الفنية والأدبية والعلمية، التي يمكن تعزيزها إعلاميا، لا ترجع في نهاية الأمر إلى المجتمع وإنما إلى الأفراد المكوَّن منهم، وبهذه الطريقة تتمكن وسائل الإعلام من إخراج كل الإمكانات الموجودة في أعماق الفرد. وهي بذلك تكرس النزعة الفردية باعتبارها حالة إبراز السمات الخاصة بالفرد التي لا تتكرر لدى غيره [20]. ومن خلال إبراز الإعلام للخواص الأحادية والفروق الفردية، تظهر النزعة الفردانية لدى الكائن الفرد، وتعزز الحرية الشخصية هذه النزعة حيث تساعده على إدراك قواه الكامنة ودفعه للعمل على تنميتها . إن مهمة وسائل الإعلام في تحقيق الخصوصية الفردية تنتهي إلى تمكين الفرد من نقد المؤسسات الاجتماعية، لأن هذه المؤسسات ليست غاية بذاتها وإنما هي أدوات لتحقيق سعادة الأفراد، لذا فإن ازدياد وظائف الدولة يعني ازدياد سلطتها، وهذا من شأنه أن يحد من حرية الأفراد، ويشعرهم بعدم أهميتهم، ويعيقهم عن تنمية قدراتهم الكامنة [21]. وبذلك يكون المجتمع قد فقد الغاية من وجوده . لذا فعلى وسائل الإعلام مراقبة السلطة لتجنب الانحراف نحو هذه الوضعية.

في الأخير نقول، إن هذه المهمات من شأنها تعزيز العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع وتطويرها نحو تشكيل سلطة حقيقية للإعلام ربما تفوق السلطات الرسمية في حالات عديدة مثل حالة الإعلام البريطاني والإيطالي، وهذا ما يجعل السلطة السياسية تتحين الفرص لتقويض سلطة الإعلام . كما أن وظائف الإعلام لا تقتصر على مراقبة الأحداث السياسية فحسب، بل تعمل على صناعة المزاج العام، لأن تقديمها للمواضيع السياسة خاضع لمنطقها الخاص . ومن أجل إضفاء الشرعية على نفوذها السياسي والاجتماعي، فإنها تعتمد على سياسة حماية الديمقراطية . لذا يمكن للمرء أن يتحدث عن شيء يشبه (الوساطة السياسية)، مما يعني أن الاتصال السياسي والعمل السياسي يعتمدان بشكل متزايد على وسائل الإعلام . وهكذا تتشكل السياسة من خلال اختيار الأحداث المتداولة في وسائل الإعلام .

3- الإعلام والسلطة في ظل الوباء

نريد في هذا الفصل أن نثبت أن القوة التأثيرية للإعلام، التي اكتسبها من الوظائف المذكورة، كانت سببا في استغلال السلطة لظروف الجائحة من أجل ممارسة سياسة تركيع وسائل الإعلام خصوصا في الدول غير الديمقراطية . وفي المقابل فإن الاتصال وحرية التعبير ضروريان من أجل إدارة علمية للوباء .

3-1- العلاقة بين السياسي والإعلامي

يفترض أن تقوم العلاقة بين السياسة والإعلام، على الاعتماد المتبادل والتفاعل البرغماتي . حيث يحاول كلاهما الحصول على مزايا الآخر وبالتالي يمكن الحديث عن علاقة جدلية . ولاحِظ جيدا النموذج التالي: يستخدم السياسيون الاتصال بالصحفيين لكسب الدعاية والاهتمام . والصحفيون، بدورهم، يستخدمون الاتصال بالسياسيين لوضع اليد على مصادر المعلومات . عند تحليلك لهذا النموذج ستصل إلى فهم جيد للعلاقة البنيوية بين الإعلام والسياسة . فتشومسكي يربط وجود النظام الديمقراطي، إلى جانب كونه نظاما سياسيا، بوجود ثلاثة شروط أساسية وهي: المساواة في توزيع الثروة؛ شعور الأفراد بالانتماء إلى الوطن؛ ثالثا، وهذا هو الشاهد من الاقتباس، وجود نظام اتصالي فعَّال لإعلام المواطنين ودفعهم إلى المشاركة الحقيقية في العمليتين السياسية والاجتماعية [22].

ووفقا لكلاينشتوينر Hans J . Kleinsteubner ، فإن هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بمفهوم الديمقراطية الإعلامية، وهو مفهوم له جانبان وصفي ومعياري: من ناحية، يصف الحقيقة التي لا جدال فيها وهي أن أهمية وسائل الإعلام بالنسبة لأي نظام سياسي قد ازدادت بشكل لافت للانتباه بعد الثورة الثانية لتكنولوجيات التواصل الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يحث الإعلاميون (وكذلك الفاعلون السياسيون) على التعامل مع وسائل الإعلام باعتبارها مكسبا ديمقراطيا يجب تسخيره لحماية هذا النظام نفسه . وبالتالي، على ضوء المكانة العالية التي تتمتع بها وسائل الإعلام في النظام الديمقراطي، من الضروري تعزيز نظام إعلامي حر ومفتوح يتميز بمبادئ ديمقراطية مثل التعددية وحرية التعبير وكذلك أخلاقيات المهنة.

2-3- العلاقة متغير مستقل

نريد فهم ما إذا كانت العلاقة المذكورة أعلاه بين الإعلام والسياسة تؤثر على عمل الصحفيين، بحيث تؤدي إما إلى حماية حقوقهم أو إلى تحويلهم إلى مجرد مكبرات صوت للسياسيين، وهذا نوع من أنواع الإضرار الذي يمكن إلحاقه بالإعلام . وفي كلتا الحالتين تكون هذه العلاقة متغيرا مستقلا إما في حالة الحماية أو في حالة الإضرار، وهذا بدوره يرجع إلى طبيعة العلاقة، فالاحتواء يظهر في حالة التكافل، بينما يكون الإضرار في حالة الرقابة . إذن العامل المتحكم في عملية التحول هو طبيعة العلاقة بين السياسة والإعلام من جهة، ونمط توزيع مراكز المسؤولية داخل الدولة من جهة أخرى، حيث يكون المجتمع ديمقراطيا عندما تكون مراكز المسؤولية في الدولة مستحقة لذوي الكفاءة العالية (التكنوقراط) وخاضعة لمراقبة الشعب، وعندما يكون التنافس من أجل ملء هذه المراكز منظما بشكل علني، وعلى هذا الأساس عرّف schumpeter الديمقراطية [23] . أما في حالة التلاعب في توزيع مراكز اتخاذ القرار بتغييب عنصري الكفاءة والعلنية، ومنح المناصب لأشخاص ذوي الكفاءة المتوسطة أو المتدنية في إطار العلاقات الاقتصادية أو في إطار صفقة بين وسائل الإعلام والسياسيين فإن الديمقراطية ستتحول إلى ميديوقراطية (حكم غير الأكفاء).

3-3- إعلام الوباء، من أجل أن نعرف أكثر

يعاني الإعلام منذ القدم من أزمات تكاد تكون مزمنة، يمكن تصنيفها إلى نوعين: أزمات خارجية، مثل تحكم السلطة في مصادر الخبر، والمعلنون، والقمع، وحرية التعبير؛ وأزمات داخلية، مثل المعلومات المضللة، والفجوة الرقمية والمصداقية . لقد كان لوباء كورونا تأثير سلبي للغاية على حرية التعبير، وعلى مصداقية الإعلام في أجزاء كثيرة من العالم . رغم أن الاعتقاد السائد هو أن وسائل الإعلام شريك استراتيجي في الحد من انتشار الأوبئة، على الأقل هذا ما كانت تصرح به المنظمة العالمية للصحة . لأن الصحفيين يتمتعون بثقة الجمهور، وهذا عامل مهم في دفع الإعلام إلى العقلانية أثناء تغطية الأزمات، ويكون بالتالي كل تعارضٍ مع هذه العقلانية غير منطقي وغير مفهوم، والدليل على هذا الكلام ما كتبه خبير الأوبئة بمنظمة الصحة العالمية الدكتور لسيلفي بريانـد بأن للصحافة دورا مهما في إعلام الناس بأخبار الأزمات لا سيما الصحية منها، لأن وسائل الإعلام غالبا ما تعمل على إقامة علاقات وظيفية طويلة الأمد مع جمهورها من خلال نقلها للعديد من الرسائل المهمة، ومن خلال إشباع حاجات الناس في المعرفة . إذن لابد أن يكون الإعلام جزءاً من إستراتجية إدارة الأزمات في كل دول العالم . لكن هذا لم يحدث في وباء كورونا الأخير، فالواقع كان يخفي صراعا سياسيا بين السلطة والإعلام ظهر للعلن بعد انتشار الوباء، ومن الواضح أن الجائحة كانت ذات أهمية بالغة للسلطة من أجل إعادة بناء العلاقة بين السياسي والإعلامي لصالح السلطة، وهذا ما يفسر تعرّض حرية الإعلام لضغوط شديدة في كثير من

الأماكن في العالم بما في ذلك الدول الديمقراطية نتيجة الوباء. فما هي الأسباب يا ترى؟ ولماذا يُستهدف الصحفيون؟ ولماذا يُضيَّق الخناق على مؤسسات العمل الصحفي؟

خلال انتشار الأوبئة، تكون المعلومات الموثوقة ضرورية، ليس فقط لإبقاء الناس على اتصال بالواقع، ولكن أيضا للحفاظ على الصحة العامة . لقد اكتسبت الحاجة إلى وجود صحافة جيدة على مستوى التحقيق والبحث أهمية كبيرة في هذه الفترة . لكن المفارقة أن الوباء أضاف مخاوف جديدة إلى قطاع الإعلام، حيث تم إضعاف العمل الإعلامي بالفعل بسبب الوضع المالي الهش وتزايد التهديدات الجسدية وارتفاع مستويات العنف ضد الصحفيين . ودفع تفشي Covid-19 إلى اتخاذ تدابير وقائية شملت قيودا صارمة على مصادر المعلومات والأماكن التي انتشر فيها الوباء، بدعوى الاحتياطات الصحية . وفي بعض البلدان تم اتخاذ مبادرات تشريعية ضد المؤسسات الإعلامية لمنع التضليل وانتشار الفوضى حسب فهم الحكومات، لأن مصدر الفوضى في تصورهم هو وسائل الإعلام . ولأن المعلومات الموثوقة ضرورية لإدارة الأزمات فإن الاتجاهات التي طبعت السلوك السياسي والأمني للدول في فترة الإغلاق جعلت من الصعب فهم التحديات المعقدة التي يمكن أن يواجهها الإعلام في سياق أزمة كورونا، وحتى ما بعد كورونا . ولأن توفير معلومات موثوقة أيضا مشروط كما قلنا بالوصول دون عوائق إلى مصادر المعلومات، إضافة إلى العمل بمعايير الجودة المهنية، ووجود المؤسسات الإعلامية المستقلة . فإن الحكومات، بفعل ذلك، تستطيع بكل سهولة التحكم في العمل الإعلامي والتضييق على الصحفيين على نحو قانوني بدعوى حالة الطوارئ .

إن الإجراءات الاستثنائية التي لجأت إليها الدول في وباء كورونا، تعني بطريقة أو بأخرى عزل المواطنين عن البيانات والحقائق المهمة حول الوباء، فالحكومات التي فرضت رقابة صارمة على إنتاج الأخبار ومنعت تداول التقارير المستقلة، لجأت وكالاتها الإخبارية بشكل متزايد إلى تضليل الرأي العام، وسنجد بعد ذلك أن هذه الدول لا تملك في الغالب رؤية واضحة للتعامل مع أوبئة كاسحة مثل جائحة كورونا . وهذا يدفعنا مرة أخرى للتساؤل عن العلاقة بين الوباء وفرض السلطة؟ وعن الغاية من ذلك؟

3-4- العلاقة بين الوباء وفرض السلطة

يمكن بسهولة ملاحظة وجود ارتباط بين الأوبئة وزيادة نفوذ السلطة السياسية على الحياة العامة عن طريق تركيع المنظومة الإعلامية . يمثل الجزء الأول من هذه الجملة حقيقة تاريخية مطردة . أما الجزء الثاني فيحتاج إلى دليل قوي لإسناده . إن الدراسات التي حلّلت تاريخ الأوبئة منذ القرن الرابع عشر كان تقديرها منحصرا في تأثير الأمراض الوبائية على النوع الإنساني بصورة عامة . مراعية التسلسل الزمني لتطور الأوبئة، لكن بعد تعقد الحياة الاجتماعية عن طريق المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت الدراسات تنظر في تأثير الأوبئة على تماسك تلك المؤسسات ومدى كفاءتها في الصمود أمام الجائحة من جهة، والنظر في زيادة تغول الدولة على شعبها من جهة أخرى .

نجد في أي نظام حكم، سواء كان في أوروبا أو خارجها، أن الوباء يؤثر على علاقات القوة بين القلة المهيمنة والغالبية المحكومة . كان واضحا أن الحكام يرجعون الاستجابة الرسمية إلى تهديد المرض (أحيانا بالتشاور مع الأطباء) . وغالبا ما ادعت نخب الصفوة أن المرض استهدف مجموعة خاصة من الناس فيما ترك الآخرون، بالرغم من اختلاف هذا مع أساسيات علم الأوبئة . ومن خلال تعقيدات الحواجز الثقافية، نصل إلى إدراك

الموقف من المرض، ويهدف هذا الموقف إلى تأسيس ردود فعل رسمية لما يمكن أن يتم في محاولة للحد من انتشار المرض .

وجد الناس العاديون أن السياسات التي وضعت بالقوة خلال الأوبئة مثل دفن الجثث بسرعة في الجير الحي في مقابر جماعية، ومصادرة ممتلكات المتوفى وغلق الأسواق وإقامة المحاجر الصحية، فرضت تهديدا أكبر بكثير لعالمهم من حيث التجربة المعاشة أكثر من المرض نفسه . ولكن القلة من أصحاب الامتيازات لم يستطيعوا أبدا أن يفهموا لماذا لم تؤخذ أفكارهم كمعايير عامة . ثم أصبح الاختلاف بين النخب والموقف الشعبي أكثر اتساعا مع حدوث التنوير في فرنسا وانجلترا [24] . إذن المسألة في نهاية الأمر مرتبطة بالحرية باعتبارها جوهرا متعلقا بالوجود الإنساني برمته.

يجب أن نعترف بأن الإعلام لا يصنع الحرية، باعتبارها شعورا بالإرادة ينبع من أعماق الإنسان، وإنما يعمل فقط على حمايتها وتعزيز قيمها في المجتمع، وفي نفس الوقت تضمن الحرية العمل المهني للإعلام، وفي هذا الإطار ينبغي أن نفهم العلاقة الجدلية بينهما، علاقة حماية متبادلة لا علاقة إيجاد . لكن ينبغي فهم هذه العلاقة في إطار النظام السياسي والاجتماعي، فوسائل الإعلام غير محايدة، فهي تتبنى القيم التي يؤمن بها المجتمع ونظامه السياسي، لكن هناك دائما قوى كامنة داخل هذه الوسائل يمكنها قلب الموازين وتغيير القيم الاجتماعية السائدة، فمن خلال حرص الأنظمة السياسية على إخضاع وسائل الإعلام (حالة الأنظمة السلطوية) أو مداهنتها (حالة الأنظمة الليبرالية) نستطيع اكتشاف فاعلية هذه الوسائل في تشكيل الرأي العام وتغيير مواقفه في القضايا المصيرية؛ حيث إن العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبين النخبة والقاعدة تتشكل أولا داخل وسائل الإعلام . وهنا يجب أن نؤكد على أن وظيفة وسائل الإعلام في حماية النظام الديمقراطي وبالتالي حماية نفسها تتوقف على عاملين أساسيين: أولا، الحريات التي يتمتع بها الشعب والمكفولة له دستوريا؛ ثانيا، تعدد الآراء والاتجاهات داخل المؤسسات الإعلامية ذاتها (الديمقراطية الداخلية) . إذن، فدور وسائل الإعلام في حماية الديمقراطية (الخارجية)، مرتبط بفلسفة النظام السياسي القائم، ومفهوم الحرية التي يؤمن بها المجتمع [25] .

يسود في حالات كثيرة فيها الغموض والاضطراب بين السياسي والاجتماعي، وتكون عين الإعلام موضوعة على انتهاك الحريات العامة، ومنها حرية الإعلام نفسه، فهناك مخاوف حقيقية وجدية بأن العالم متجه باضطراد نحو المزيد من الاستبداد والتسلط على إرادة الإنسان شعوبا وأفرادا . إن وصول ترامب لرئاسة الولاية المتحدة وجائحة كورونا واضطراب المناخ العالمي والأزمات الاقتصادية عوامل سرعت من وتيرة هذا الاتجاه . لقد مثلت جائحة Covid-19 العالمي لعام 2020، ظرفا خاصا في فهم العلاقة بين الإعلام والسلطة والديمقراطية . عندما لا يمكن تقييم عواقب نوازل مفاجئة، فإن الإجراءات السياسية المرتبطة بها غالبا ما يكون لها آثار سلبية على العلاقات بين المؤسسات الاجتماعية .

لم يكن من الممكن تصور التدخل القوي من الدولة في النسيج الاجتماعي الذي أعقب هذه الجائحة . ولم يكن من الممكن فهمه ببراءة مطلقة . فبينما كان النقاش العام في وسائل الإعلام مركزا على التداعيات الصحية والأزمة الاقتصادية الناشئة، فإن عددا غير قليل من الأصوات (من داخل المؤسسات الإعلامية نفسها) لفت الانتباه إلى أن الآثار الاجتماعية والسياسية لهذا التدخل على المكاسب الديمقراطية التي تحققت عبر قرون من الصراع بمختلف أشكاله ستكون وخيمة؛ حيث تجسد هذا التدخل الذي رافق ما سُمي بـ (الإغلاق) في قيود الخروج، وإغلاق المؤسسات التعليمية والثقافية، وأجزاء كبيرة من تجارة التجزئة، والمطاعم والمقاهي، فضلا عن

القيود الشديدة المفروضة على حرية التجمع والتظاهر والسفر وأكثر من ذلك بكثير، التعتيم الذي فرض على وسائل الإعلام فيما يتعلق بأخبار الجائحة (كما ونوعا) . وهذا موضوع له صلة مباشرة بالحرية، والثقة والطعن، والعقلانية، والمجال العام في آن واحد .

ويمكن تفصيل بعض هذه المتغيرات، فالثقة مثلا، شرط أساسي لاستمرار النظام الإعلامي، لأن البيئة الإخبارية الغنية بالمعلومات تنعدم قيمتها إذا كان المواطنون لا يثقون في وسائل الإعلام . وفي حالة الطعن في المصداقية ينبغي التساؤل من الأساس عن ماهية الإعلام، فالبيئة الإعلامية في المجتمع الديمقراطي التي تتميز بتغيرات عميقة، يتم ملاحظتها من وجهات نظر مختلفة، لكن كل هذه النظريات تتفق على ضرورة الحرية والثقة في قيام عمل إعلامي حقيقي، كما تتفق على ضرورة العقلانية والمجال العام في قيام اتصال عام أثناء الوباء [26].

3-5- الاتصال أثناء الوباء:

انتهت نظرية الإعلام عند شانون إلى التعامل مع وسائل الإعلام باعتبارها مجرد وسائط تقنية تنقل المضامين على نحو خطي، وبالتالي لا تنطوي على أي قيمة إنسانية، وهذا يعني عدم خضوعها للأحكام القيمية، كقولنا مثلا التلفزيون خيِّر أو شرير [27]. وهذا يتعارض مع نظريات التأثير التي تأسّست عليها علوم الإعلام والاتصال، إضافة إلى نظريات بناء المعنى ونظريات الحرية . حيث إن التأثير يأتي من القيم ثم الوسيلة . إن عزل الإعلام عن الإطار القيمي وحصره فقط في البعد المادي التقني يتعارض مع الفكرة التي تقول بقوة وسائل الإعلام . إن قوة الإعلام تتأسس على القيمة وارتباط الجمهور بالوسيلة، وهما معا مصدر التأثير، ويبدو أن هذه القوة هي السبب في انتهاك السلطة لحرية التعبير، وتطويق الاتصال العام عن طريق التضييق على وسائل الإعلام من خلال المعلنين والضرائب وعدم تحرير المعلومة [28] .

لقد تم التعرف، أثناء تطبيق سياسة الإغلاق العام، على مشكلة مركزية تعلّقت بالاتصال أثناء الوباء، حيث يتم الاتصال أثناء الأوبئة السابقة بدون إستراتجية وبدون دراسة علمية [29] . ورغم الحضور الإعلامي الكبير، هذه المرة، فإن الاتصال لم يحدث كما كان متوقعا، لقد تم تزييف الكثير من الحقائق العلمية، التي أثارت مناقشات تعارضت مع الجهود المبذولة لاحتواء الوباء . بالإضافة إلى ذلك، لم يكن موقف الدول واضحا بشأن القضايا المركزية كإجبارية التلقيح مثلا، وتم بالتالي التشكيك في القرارات المتعلقة بالإجراءات الوقائية التي وضعت الإعلام ضمن عوامل الفوضى، حيث أدى ذلك إلى تسجيل انتهاكات واسعة وممارسة التضييق على نحو غير مسبوق، مما أضعف، بشكل كبير، الثقة في هذه التدابير، لكن بالمقابل فقد الإعلام التقليدي مكانته الاجتماعية والسياسية لصالح مواقع التواصل الاجتماعي [30] . وهذا موضوع يقتضي دراسة مستقلة .

إن التأثيرات الحالية لغياب الاتصال ملحوظة، فالثقة في الدولة تراجعت، وتدابيرها على مدار فترة الوباء لم يعد لها معنى لدى الناس . وبذلك خسرت المعركة ضد الوباء منذ البداية، وكان واضحا أن المجتمع في دول كثيرة قد أعلن عن نهاية الوباء قبل نهايته الفعلية التي أعلن عنها العلم فيما بعد . لذا يثار السؤال، على نحو جدي، حول كيفية تحسين الاتصال من أجل إدارة الأوبئة والأزمات بشكل أفضل في المستقبل . تحقيقا لهذه الغاية ، كان من الضروري العمل على الأساليب الممكنة لإعادة التوجيه في المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار تنوع المشاكل ذات الصلة بالصحة العامة . وفي الوقت نفسه، كان يجب تقييم العوائق الحقيقية التي اعترضت حرية التعبير أثناء الجائحة لأن هذه الحرية هي أساس الاتصال الفعّال . وهذا ما سنتحدث عنه في النقطة التالية.

6-3- مصادر قوة وسائل الإعلام

هناك مؤشرات كثيرة تدل على أن وسائل الإعلام تمارس الكثير من التأثير على السلطة السياسة مثلها في ذلك مثل جماعات الضغط السياسية (اللوبيات) والنقابات . وعلى هذا فإن القرارات السياسية لم تعد تُتخذ وفقاً للمنطق السياسي للمصلحة العامة، فالعامل الحاسم في عملية اتخاذ القرار هو منطق الوسائط . لقد غيّرت وسائل الإعلام المعادلة السياسية، ولم تعد صناعة القرار (المخرجات) ذات قيمة اجتماعية، حيث أصبح التواصل مع الجمهور (المدخلات) أكثر أهمية . فلا يكفي مثلا إصدار الحكومة لمشروع قانون، بشأن الإصلاح الصحي، بل يجب (الترويج) لهذا المشروع من خلال قنوات الاتصال من أجل تهيئة الجمهور عن طريق عقد المؤتمرات الصحفية، وإجراء المقابلات التلفزيونية، والبرامج الحوارية وما إلى ذلك .

وربما هذا هو سبب الحديث عن العلاقة (الرقابية) بين السياسة والإعلام . فغالبا ما يُشار إلى وسائل الإعلام بلفظ (السلطة الرابعة) حيث تُضاف إلى سلطات الدولة التقليدية (السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية) فتوحي بأن الصحفيين جزء من منظومة الحكم [31] . لكن ما يلاحظ على هذه المعادلة بهذه الصيغة أنها تشكل من الناحية الديمقراطية إشكالية حقيقية، لأن وسائل الإعلام ينبغي أن تكون بعيدة عن سلطة الدولة . وإذا كان هذا المعنى مجازيا، فيمكن للباحثين استخدام مصطلح آخر للتعبير عن وظيفة الوسيط أو الوساطة بين السياسي والاجتماعي بدل السلطة الرابعة للإشارة إلى قوة وسائل الإعلام . ويذهب آخرون إلى حد الحديث عن (تسلط الإعلام) على السياسة . لكن يبقى هذا الحكم نسبيا إلى حد ما، ففي السويد والنمسا وفنلندا وألمانيا يبدو هذا الكلام مبالغا فيه لأن المفاوضات والقرارات داخل المؤسسات السياسية لا تزال تُتخذ وفقا للأولويات السياسية . أما في أماكن أخرى مثل إيطاليا، حيث أصبح سيلفيو برلسكوني، رائد أعمال إعلامي، رئيسا للحكومة، وفي بريطاني حيث وصل طوني بلير إلى رئاسة الوزراء بعد اقترابه من روبرت مردوخ، فإن للإعلام دورا هائلا على مستوى صناعة القرار السياسي . لكن يمكن قلب المعادلة تماما حيث هناك حالات تجسد الاستغلال السياسي للإعلام، فمع حالتي إيطاليا وانجلترا، وحتى في الدول الديمقراطية الأخرى، يحاول الفاعلون السياسيون تأكيد سلطتهم وفرض نفوذهم على وسائل الإعلام من أجل مصالحهم الشخصية والحزبية لا من أجل المصلحة العامة . فنجد أن المسار الكلاسيكي للسياسة الإعلامية (السياسة التحريرية والتنظيمية) لا يوفر إلا خيارات محدودة جدا لضمان حريات الاتصال العامة، أقلها ضمان حرية الصحافة ذاتها، والأرجح في البث التلفزيوني الأكثر تأثيرا . لقد أصبحت العلاقات العامة والعلاقات العامة السياسية أكثر أهمية في حسابات السياسيين . فبالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية، فإنهم الآن يستخدمون الإمكانيات الهائلة للإنترنت في الحملات الانتخابية . وهذه الوضعية تدفع بشكل جدي إلى التساؤل عن وظيفة وسائل الإعلام في حماية المكاسب الديمقراطية .

يبدو أن مقدرة الإعلام على تغيير الاتجاهات مسألة مفروغ منها، وهذا ما يبرر افتراض وجود علاقة بين وظائف الإعلام واستمرار الانتهاكات ضد الصحفيين . يبقى الآن أن نثبت قيمة حرية التعبير أثناء الوباء.

7-3- الإعلام في قلب الصراع السياسي والاجتماعي

كثيرا ما يرتبط تطور وسائل الإعلام بالتحول السياسي والاقتصادي من الأوليغارشية إلى الديمقراطية (حالة فرنسا مثلا)، والحقيقة أن لهذا الارتباط تاريخا طويلا من الثورات في أوروبا القرون الوسطى، يعكس بشكل واضح طبيعة الصراع بين السلطة السياسية والدينية من جهة والمجتمع من جهة أخرى أو بين الأقلية والأكثرية . والمتأمل في هذا التاريخ يلاحظ أن العلاقة المضطربة بين السلطة السياسية والديمقراطية (كنمط حياة) ليست

مقتصرة على الأنظمة السياسية القمعية فحسب بل موجودة كذلك في قلب الأنظمة الديمقراطية التي تتمتع بتقاليد ليبرالية راسخة. ويستطيع أي باحث في العلاقة بين الإعلام والصراع السياسي والاجتماعي أن يلاحظ التفاعل بين مكونات الثورة وكفاءة تقنيات الإعلام والاتصال، ضمن شروط تاريخية تتجاوز حدود المكان، فالثورات، وهي تعبير عن جنوح الشعوب نحو الحرية، لا يمكن تصورها في غياب نظام اتصالي قادر على تلحيم القيادة بالقاعدة الشعبية، وفي هذه الحالة فقط، حالة التفاعل بين الإعلام والثورة كحالة صراع، يمكن تنظيمها، أي الثورة، والسير بها في اتجاه تحقيق الهدف، وفى الوقت الذي تهيمن فيه الأنظمة الحاكمة على وسائل الإعلام التقليدية، يجد المعارضون (الثوار) أنفسهم أمام خيار وحيد لترتيب نظام تواصلي فعّال قادر على احتلال مساحات واسعة داخل حدود الدعاية والتأثير، وهذا فقط من أجل تجسيد متطلبات الثورة، وتؤكد شواهد تاريخية من الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية وثورات الربيع العربي حديثا على قيمة شعارات حرية الصحافة والإعلام ضمن مطالب ثورات الشعوب على الطغيان والاستعباد السلطوي، لذا نلمس حرص أي ثورة تؤمن بالحرية على امتلاك وسائل الاتصال المتاحة في عصرها [32] .

3-8- قيمة حرية التعبير في مكافحة الأوبئة [33]:

لا تأتي حرية وسائل الإعلام من ديمقراطية النظام، وإنما تأتي ديمقراطية النظام من حرية الإعلام، لذلك تعتبر حرية التعبير جوهرا أساسيا في مفهوم الديمقراطية . وربما هذا ما دفع تشومسكي للتساؤل عن أي صورة من الديمقراطية نريد لهذا المجتمع أن يكون عليها؟ ويجيب عن السؤال بالمأمول والواقع، وما يهمنا هنا المأمول، يقول: المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة (الجمهور) الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم، وأن تكون وسائل الإعلام منفتحة وحرة [34] .

أصبحت حرية وسائل الإعلام تحت دائرة الضوء بشكل لافت في السنوات الأخيرة . في تقريرها لعام 2019 عن حرية وسائل الإعلام، وصفت منظمة مراسلون بلا حدود حرية الإعلام في جميع أنحاء العالم بأنها آخذة في الانحسار . فما تبثه وسائل الإعلام ذاتها يبين أن التهديدات المتزايدة ضد الصحفيين موجودة في كل من البلدان الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، وفي تقرير 2020 جاء بأن العقد المقبل سيكون محوريا في العمل على ضمان تعزيز حرية وسائل الإعلام، وهذا يعني أن مستويات التهديد أصبحت مرتفعة ومقلقة كذلك . هذا التهديد، لحرية الإعلام، يُعزى في كثير من الأحيان إلى الصعود الأخير للحكومات الاستبدادية في كل من مصر والإمارات والسعودية والصين وروسيا والهند، وحتى إلى وصول ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة وتناقضات الرئيس الفرنسي في فهمه لحرية التعبير، وإلى فوضوية الحكومات المتعاقبة على الكيان الصهيوني، واضطهاد حكومة مودي في الهند للمسلمين أمام مرأى ومسمع العالم . فضلا عن ذلك أصبح العديد من قادة العالم، بما في ذلك قادة الديمقراطيات الراسخة، ينظرون إلى وسائل الإعلام الحرة على أنها مصدر تهديد لنفوذهم، وليست جزءاً أساسيا من المجتمع الحر . في هذه الدول دون استثناء، تم استغلال الوباء من قبل القادة السياسيين لفرض قيود إضافية على حرية الإعلام، تقول مراسلون بلا حدود [35] إن بعض الحكومات قد استخدمت الأزمة لفرض قيود على وسائل الإعلام كانت في الأوقات العادية مستحيلة . إن الاعتداء (الجديد) على حرية الإعلام وسط جائحة Covid-19 أحدث بالفعل أزمة للمبادئ العامة التي يؤمن بها العالم الغربي، كما أحدثت أزمة لوسائل الإعلام نفسها [36] .

تمثل حرية وسائل الإعلام قيمة أساسية لدول الاتحاد الأوروبي وأمريكا وحجر زاوية للديمقراطية الغربية . ومع ذلك، فإن هذه الحرية في جميع أنحاء العالم قد تدهورت على مدى العقد الماضي . حيث شهدت 19٪ من البلدان المصنفة على أنها (بلدان حرة) انخفاضا ملحوظا في حرية صحافتها [37] . مع الدور المهم الذي تلعبه وسائل الإعلام الحرة في توفير تغطية إخبارية متوازنة في تلك الدول . إن انخفاض حرية الإعلام له تأثير سلبي على مصداقية المعلومات المقدمة للمواطنين، والتي بدورها يمكن أن تؤثر بشدة على إدارة الوباء . فكما أن انتهاك حرية التعبير لا يخدم مصالح المؤسسات الإعلامية فهو كذلك لا يخدم الأنظمة السياسية، وهذا ما يجعل تعمّدها استغلال الوباء لصالح فرض سلطتها على وسائل الإعلام أمرا غير مفهوم . وهذا ما سنفصله في النقطة التالية .

3-9- الاستغلال السياسي للوباء في قمع الصحفيين:

يبدو أن السياسيين يتعمدون إلحاق الأضرار بالصحفيين حتى في الظروف العادية [38] . يواجه الصحفيون تحديات كبيرة في عملهم في ظل الأوبئة كما في الحروب تماما . فضلا عن المعاناة المالية التي لحقت مؤسساتهم بسبب التداعيات الاقتصادية للوباء . يبدو أن الحكومات استغلت الوضع الاستثنائي للوباء لتنفيذ أجندة خفية تم تحقيقها من خلال ممارسة القمع على حرية وسائل الإعلام في ظل التظاهر بالقلق على الأمن القومي . ويبدو أن هذه السياسة أرادت إبعاد الضوء عن إخفاق الحكومات في تحقيق الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطن، لا سيما في الدول العربية، وإيصال رسالة مفادها أن استخدام القوة والاستبداد سيبرره الحفاظ على المصالح القومية . وبهذه الطريقة فقط يمكن التحكم في الوباء، في تصورهم . وبذلك وضعت الحكومات الشعوب أمام خيارين فقط، إما الحرية أو الأمن .

نتيجة ذلك، سجل معهد (IPI) أكثر من 130 حالة انتهاك لحرية الإعلام في جميع أنحاء العالم خلال الوباء. عند إطلاق تقريره السنوي لعام 2020 في 29 أفريل منه، أعلن مجلس أوروبا (CoE) منبر حماية الصحفيين عن قلقه من أن الاعتداء الجديد على الصحفيين وسط جائحة Covid-19 أعطى نظرة قاتمة بالفعل عن وضعية الوباء . ونفس الملاحظة أكدتها مفوضية حقوق الإنسان بأن بعض الحكومات تستخدم الوباء كذريعة لفرض قيود غير مناسبة على حرية الصحافة . وهو نفس توجه مراسلون بلا حدود بأن الحكومات المستبدة تستغل الوباء لفرض تدابير قد تكون مستحيلة في الأوقات العادية (نظرية الصدمة) . إن هذه السلوكيات تثبت أن جهود مكافحة الوباء لم يتم وضعها في مسارها الصحيح، لكن الحكومات لم تُقدِّر على نحو صحيح بأننا في أوقات الأزمات، نحتاج إلى حماية حرياتنا وحقوقنا لا انتهاكها . إن التضييق على وسائل الإعلام من شأنه أن يؤدي إلى انتشار الأخبار الكاذبة، سيكون في هذه الحالة من المستحيل منع نشر الإشاعات، حتى في الأوبئة المستقبلية . وبالتالي، فإن تصحيح الأخبار المزيفة في الوقت المناسب يظل مهمة أساسية لوسائل الإعلام والسلطات معا، وهذا يقتضي تعاونا حقيقيا بينهما لا تصفية حسابات . وهذا يدفعنا مرة أخرى إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية لانتهاك حرية الإعلام .

3-10- أسباب انتهاك حرية الإعلام

في إمكان وسائل الإعلام صناعة دعاية سياسية كاسحة، وبالتالي فهي ذات أهمية مركزية في الأنظمة السياسية على مستويين متقابلين؛ الحفاظ على النظام أو تغييره، وفضلا عن طابعها الإخباري فهي تفرض مبدأ الشفافية على العمل السياسي، وتشارك بشكل كبير في تكوين الرأي العام . في نفس الوقت، يكون رؤساء التحرير هم من يقرّرون أهمية القضايا السياسية من خلال وضع الأجندة . وفي الأنظمة الديمقراطية فقط، نتوقع من

وسائل الإعلام القيام بمهمة توعية المواطنين بطبيعة المشاكل المجتمعية، وتوعيتهم بتطور الأحداث السياسية، في الوقت نفسه، يعتمد الفاعلون السياسيون على وسائل الإعلام في تبليغ رسائلهم، والحصول على فكرة عن قوة الرأي العام. لذا فإن حرية الرأي وحرية الصحافة ليست فقط معايير لا غنى عنها لنوعية الديمقراطية، بل لم يعد من الممكن التفكير في السلطة السياسية خارج وسائل الإعلام . يبدو أن هذا الكلام واضح للغاية من أجل فهم السبب الحقيقي الذي يجعل السلطة السياسية تستغل الوباء لفرض سياسة القمع على الصحفيين .

على مستوى آخر ينتهك الصحفيون أخلاقيات المهنة عبر التهويل أو عدم التوازن والدقة، أو تلفيق الأخبار، أو قبول الرشاوى أو خدمة جهات سياسية، أو تغليب الأيديولوجيا على الحقيقة، أو مراعاة مصالح السلطة والقوى الاقتصادية على حساب المهنية [39] . وبالنتيجة فإن الالتزام بأخلاقيات المهنة الصحفية في ظل الرأسمالية التزام هش، فما بالك بالأنظمة الأخرى . وهذا سبب آخر يدفع السلطة لانتهاك حرمة الإعلام . لقد تحصّل الإعلام على حريته لا لكي يقدم المعلومات فقط، أو لكي يصبح مجرد منصات للحوار، ولكن لكي يقدم أيضا فحصا دقيقا ومستقلا تعمل له قوى المجتمع المختلفة حسابا، بما في ذلك السلطة الرسمية على جميع المستويات الحكومية [40] . وإذا أردنا أن نفصل في هذه المسألة قلنا إن الانتهاكات التي عرفتها وسائل الإعلام خلال الوباء مرجعها إلى الكلام الأول، لأن الثاني، وأقصد انحراف الصحفيين عن المهنية، في الغالب يخدم أصحاب السلطة بل هم من يدفع إلى وقوع هذا الانحراف، وهذا في حد ذاته نوع من أنواع الانتهاك . لذلك تعد وسائل الإعلام مؤشرا أساسيا للحكم على طبيعة النظام السياسي ومستوى الفساد الاجتماعي أيضا.

3-11- الإعلام كمؤشر قياس

لا يمكن فهم العلاقة بين الإعلام والسياسة إلا في إطار مفهوم المؤسسات الذي يشكل في الوقت الراهن بنية معقدة من العلاقات بين رأس المال الاقتصادي ومختلف الاحتياجات الاجتماعية، وبين رأس المال الاجتماعي واحتياجات الدولة، تنزع المؤسسات في حقيقة الأمر إلى تفضيل مجموعة من الأهداف على حساب مجموعة أخرى [41]، ويشير هذا التفضيل إلى شكل السلطة السياسية وطريقة توزيع النفوذ بين المؤسسات التي تقوم عليها الدولة . قلنا أن وسائل الإعلام تقدم وظائف أساسية للأنظمة السياسية (حكومة ومعارضة) . ينطبق هذا بشكل خاص على الديمقراطيات الليبرالية . حيث يُتوقع منها إعلام المواطنين (بشكل صحيح)، والمساهمة في تكوين آرائهم من خلال النقد والنقاش، وبالتالي تمكين المشاركة في الحياة السياسية . ووفقا لصيغة المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية، تعد وسائل الإعلام وسيطا في الاتصال العام، فهي بذلك تخلق مجالا عاما متنوعا يسع مختلف الآراء، ويمكن اعتبار هذه الوظيفة من أهم وظائف الإعلام على الإطلاق . الذي هو في حد ذاته يعد مؤشرا أساسيا في قياس ديمقراطية مجتمع ما، ويمكن استخدامه بسهولة في الدراسات السياسية والاجتماعية .

3-12- تأثير سياسة التضييق على جودة الخبر:

أدت الرأسمالية إلى خلق وضعية مفارقة داخل الفضاء العام، حيث ازدادت المعلومات في أيدي الناس أكثر فأكثر بينما أصبح المعنى عندهم أقل فأقل على حد تعبير جان بودريار. خارج هذه المفارقة، لم يعد الإعلام قادرا على توفير خدمة عمومية مميزة لجمهوره، بسبب سياسة الإغلاق. لذا فإن الإعلام ملتزم دائما بتقديم خدمة عمومية في مجال البناء المعرفي لجمهور واعٍ بقضاياه الأساسية .

يعد نشر الأخبار والاستقصاء والتحقيق الصحفي أساس العمل الإعلامي الحقيقي، لذا فإن توجيه المضمون التلفزيوني، الموجه إلى الجمهور الواسع، نحو الأطفال أو نحو الأشخاص ذوي المستوى الثقافي العالي أو نحو

الطوائف الدينية أو القومية يتسبب في تهميش وسائل الإعلام وإفقار المجال العام . إن ضحالة مضامين الجمهور العام هو قتل معلن وصريح للإعلام . إن الريادة الإعلامية تنشد جمهورا واعيا تتوجه إليه بالمجادلات المتلفزة الأكثر أهمية، ونقصد بالأكثر أهمية موضوعات اللامساواة والتهميش والتمييز العنصري والبطالة والتعليم والصحة والشيخوخة، أي كل ما يتعلق بمصير الإنسان . ولا ينبغي أن ننسى بأن الديمقراطية ترتكز على الاعتقاد بالقدرة الخاصة لدى الأفراد والجماعات على صنع حياتهم . وعلى وسائل الإعلام تهيئة كل الظروف لتحقيق ذلك .

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه وسائل الإعلام في الحالات الاستثنائية كتغطية الحروب والنزاعات والأوبئة هو عدم تمكن الصحفيين من الوصول إلى مصادر المعلومات ذات الصلة بالوضعية الطارئة، مما يؤدي في الغالب إلى عواقب وخيمة تنتج عن انتشار الأخبار الزائفة . يجعل تدفق التقارير الكاذبة عملية التوجيه صعبة . وفي مثل هذه الحالات يتعين تعزيز مهارات التواصل لكل الفاعلين في المجتمع المدني بما في ذلك الصحفيين الذين يمتلكون الاستعداد المهني للتعامل مع الظروف الاستثنائية، لا اضطهادهم وتهميشهم . وفي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن جودة التغطية أثناء الوباء لأنها غير موجودة أصلا في ظل التضييق والإضرار .

على الرغم من تدفق أخبار كورونا عبر مختلف وسائل الإعلام (إحصائيا)، إلا أن كثيرا من الناس شعر بعدم كفاية المعلومات بسبب افتقار المعلومة للجودة وللقيمة الخبرية . فالعديد من التقارير والبرامج الحوارية تسببت في الشك بدلا من اليقين، كما صعّبت الأخبار المزيفة من رؤية الأمور بوضوح . لذلك فإن وضوح الاتصال أثناء الأزمة شرطٌ ضروريٌّ من شروط مكافحة الأوبئة في المستقبل بشكل أكثر كفاءة .

في الواقع، كان يجب على الحكومات إبلاغ الجمهور بكل شيء عن الوباء . لكن المعضلة تمثلت في أن الجمهور كان ثلاث فئات: مشككين في الوباء ذاته، وفئة لا تثق في الحكومات، وثالثة محايدة لم تفهم الوضع بعد، وبالتالي لم تتخذ أي قرار . ومع حالة كورونا المتغيرة باستمرار، كانت السلطة غارقة في تقارير متضاربة . لذلك كان المواطنون والصحفيون يتعرضون باستمرار لتقارير منظمة الصحة العالمية، على الرغم من أنها لم تكن تستهدفهم في الواقع، بل كانت موجهة نحو الأخصائيين والأطباء، وكان من الصعب فهمها دون معرفة مسبقة . ولأن السياسة وحدها هي من تملك سلطة إصدار القرار، فإن ما حدث بعد ذلك هو أن الفاعل السياسي، أي وزارة الصحة، احتكر بشكل كبير قنوات الاتصال، فكانت الأزمة مضاعفة، ولا نستبعد أن يكون الارتفاع الهائل للوفيات (النسب غير الرسمية طبعا، لأن الإحصائيات الصينية والروسية مشكوك فيها) مرجعه هذه الوضعية [(42)] .

13-3- تأثير سياسة التضييق على سمعة العلم

لم يكن الاتصال أثناء وباء كورونا واضحا بسبب تعدد الجهات الفاعلة، والعديد من الرسائل المختلفة التي تم الإعلان عنها . تسببت كثرة الرسائل في حدوث ارتباك لدى المتلقي . وبفعل هذه الوضعية ظهر العلم للناس على أنه أي شيء غير موحد . كان لابد من تصحيح الحقائق الظاهرة في ضوء الاكتشافات الجديدة، وهذا عبء لم تتحمله الدولة على الرغم من أنها كانت سببا في حدوثه . على سبيل المثال، البيان الصادر في بداية انتشار الوباء قال أن فيروسات كورونا نادرا ما تنتقل عبر الهواء، ثم ظهر العكس تماما . أعتقد أننا كأفراد تعلمنا بالفعل أن العلم لم ينته بعد من فهم الأمور كما ينبغي .

قدم الوباء درسا في كيفية تطور العلم الذي لا يملك إجابات نهائية عن كل الأسئلة التي نطرحها كأشخاص عاديين، لذا فقد أدى هذا الوضع إلى أن العديد من الناس أداروا ظهورهم للعلم حيث خيّب الباحثون آمالهم في تقديم إجابات واضحة كان الكثير منهم يتوق إلى معرفتها . في ظل الفشل الذريع أمام الفيروس حقق ناشرو

الأخبار الكاذبة هذه الرغبة، برسائل بسيطة مليئة بالتزييف وأنصاف الحقائق التي وصلت إلى الكثيرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي . التي أصبحت بديلا موضوعيا لوسائل الإعلام التقليدية كما قلنا، وهذا أيضا ألحق ضررا عميقا ببنية الإعلام الذي لم يكن ضمن أجندة الإضرار .

على مستوى الجامعات والمعاهد، كانت جائحة كورونا برنامجا تعليميا في البيولوجيا والطب . لقد تعرض الجمهور إلى عدد لا يحصى من التقارير الإخبارية والبودكاست حول هذا الموضوع، وقراءة مقالات متخصصة وتتبع الحوارات على التلفزيون خلال أوقات الذروة . لكن النتيجة كانت عكسية تماما حيث اجتمع الكثير من الأساتذة والطلبة وراء شعارات مناهضة للاكتشافات العلمية وإعلان خطئها، وهذا الأمر، رغم غرابته، لم يكن متوقعا على الإطلاق .

4- أدوات التحكم في وسائل الإعلام

4-1- تشويه سمعة الصحافة

يسعى الخطاب السياسي في عدد من بلدان العالم الغربي إلى التقليل من شأن الصحفيين، وصرفهم عن مقاصدهم الحقيقية عن طريق الإغواء وشراء الذمم . ويمكن للتصريحات المعادية لوسائل الإعلام، ولا سيما عندما تستغلها شخصيات سياسية وتضخمها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أن تطرح مخاطر حقيقية على العمل الإعلامي . ثم إن الخطاب العدائي من شأنه أن يطمس الحد الفاصل بين النقد المشروع للإعلام والتهديد الذي ينتهك حق الصحفيين في حرية التعبير .

كان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قلقا إزاء الحالات التي يتعمد فيها الزعماء السياسيون والمسئولون الحكوميون تشويه صورة وسائط الإعلام أو ترهيبها أو تهديدها، مما يزيد من تعرض الصحفيين للتهديد والعنف، ويقوض ثقة الجمهور في مصداقية الصحافة . وهذا ما حدث مثلا على عهد نزاربابيف حيث قامت بعض الجهات الأمنية بتصفية الصحفيين الذين قرروا معارضة الحكم في كازاخستان [43] ويحدث بشكل واسع في بعض الدول العربية وكذلك في الصين وروسيا وإيران بل حتى في الولايات المتحدة على عهد ترامب . مع أن الاستجابة القضائية ضرورية في منع كل صور الاعتداء ضد الصحفيين . إلا أنها غير كافية إذا لم توضع آليات للمراقبة في إطار أهداف التنمية المستدامة من أجل ضمان سلامة الصحفيين .

وفضلا عن تبعات التخويف والرقابة والإصابات البدنية وفي بعض الأحيان الوفاة، أثناء التغطيات الإعلامية، فإن الصحفيين كثيرا ما يُتهمون بصناعة الأخبار الزائفة، ومصطلح" الأخبار الزائفة "مناسب للتعبير عن إحداث اللبس بين الحقيقة والأكاذيب، وبين الرواية الواقعية والروايات الملفقة التي تعرض كما لو أنها حصلت بالفعل .

4-2- الاعتماد على المعلنين

يثير الاستقلال الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية الخاصة التي يتم تمويلها حصريا من عائدات الإعلانات عددا من المشكلات على مستوى جودة المحتوى . على عكس قنوات البث العامة، التي تم تمويلها بشكل أساسي من خلال رسوم الترخيص . وهذا يرجع إلى أن القيمة المرجعية للإعلانات التجارية تعتمد على عدد القراء أو المشاهدين، لهذا نجد أن وسائل الإعلام الخاصة تسعى إلى تحقيق أعلى التصنيفات الممكنة فيما يخص عدد المتابعين . نتيجة لذلك، يحاول معظم الإعلاميين الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور من خلال تبسيط المحتوى، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نقاشات سياسية مدمرة لا تخدم مسار النظام الاجتماعي لكنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمعلِن . لذلك، يتم نشر الموضوعات التي ترفع مستوى الترند أو التداول العام دون مراعاة للحقائق،

بحيث يتم تقديم صورة مشوهة عن الواقع . ويبدو أن الحالة المزاجية التي غالباً ما يتم إنشاؤها بدون أي خلفية حقيقية، لها تأثير كبير على السياسيين وصناع القرار في مجال الأعمال . وهذا يفرض على الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الخاصة مراعاة مصالح أصحاب رؤوس الأموال، فحريتهم الداخلية في الصحافة مقيدة بواجب الولاء لصاحب العمل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن للموقف الاحتكاري للشركات الإعلانية، أن يمنع نشر مجموعة واسعة من الآراء، وهذا مهم لفهم كيف أن الاعتماد على المعلنين، في الأنظمة الرأسمالية، يضر بوسائل الإعلام .

4-3- منع الانترنت

تعتمد وسائل الإعلام بشكل أساسي على الانترنت خصوصا في الأحداث الكبيرة وغير العادية، لذا يمكن تعطيل قدرة الصحفيين على التواصل وتداول المعلومات عبر الشبكة بعدة طرق منها حجب مواقع معينة أو تعطيل منصات تواصل اجتماعي محددة، ويمكن قطع الاتصال بالإنترنت تماما . ولا شك في أن هذه الأشكال من تقييد الإنترنت تقوض العملية الديمقراطية برمتها . وحجتنا في ذلك أن هذه الإجراءات تنتهك، خصوصا عندما تنفذ في فترات الانتخابات، حق المواطنين في المعلومات وتبني الأفكار وتداولها، وذلك في الوقت الذي يحق لهم فيه المشاركة في المناقشات واتخاذ قرارات صحيحة . هذا من جهة ومن جهة أخرى تمنع إجراءات تعطيل الإنترنت وسائل الإعلام ومراقبي الانتخابات من الإبلاغ عن عمليات التزوير أو المخالفات المحتملة، وتحد من قدرة الصحافة على تبديد الشائعات وتعزيز الأمن الاجتماعي . لذلك يدين مجلس حقوق الإنسان الإجراءات التي تمنع أو تعيق تدفق الإنترنت، ويصنفها ضمن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان . أما الحكومات التي تبرر عمليات تعطيل خدمة الإنترنت أثناء الانتخابات بضمان السلامة العامة ومنع ترويج الشائعات والمحتوى غير المشروع فحججها واهية، لأن الحقيقة هي أن هذه التدابير وسيلة لقمع عمليات الاحتجاج السلمي ومنع نشر المعلومات بشأن الانتهاكات المرتكبة وليست شيئا آخر .

4-4- العنف السياسي

تشير الخطابات السياسية الرسمية إلى أن وسائل الإعلام كثيرا ما تتورط في اندلاع النزاعات العنيفة التي تكون غالبا بسبب عوامل سياسية (لاحظ الانتخابات الأمريكية الأخيرة بين ترامب وبايدن) يتم استغلالها من خلال خطاب الاستقطاب وتعميم الأفكار النمطية عن الجماعات أو تمثيلها بصورة غير لائقة، أو من خلال التحريض المباشر على العنف . ويمكن القول عموما إن مستوى العنف المجتمعي يرتفع عندما تنعدم السبل السلمية التي يصرف الناس من خلالها شعورهم بالإحباط، ويعبِّرون بحرية عن آرائهم، وعندما تنعدم التعددية في الخطاب العام، وتُعتم المعلومات الموثوق بها الصادرة عن صحافة مهنية فإن احتمالات العنف ترتفع إلى أعلى درجاتها . وهذا قول تؤيده أهم نظريات علم الاجتماع المعاصرة .

4-5- فرض الضرائب

يمثل فرض الرسوم المرتفعة على الإشهار وعلى حقوق البث والنشر وعلى اقتناء التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، وعلى استخدام البيانات، واشتراك الانترنت، واستيراد الهواتف الذكية في بعض البلدان ضريبة غير مباشرة على حرية تداول المعلومات، وأكبر المتضررين من هذه الرسوم هم الصحفيون والعملية الإعلامية ككل .

خاتمة

إن تحقيق الأمن الصحي مرهون بوجود شفافية حقيقية، أو بالأحرى مرهون بوجود إعلام حقيقي، ويعلم السياسيون جيدا أن الإعلام المسؤول والشفافية هما نتاج منطقي لنظام حر، لكن يبدو أن هذا الأخير مهدد بحالة من النزاع عبر العالم شبه دائمة . صحيح أن الديمقراطية ظلت مشروعا غير مكتمل في الحقبة الحديثة بكل أشكالها القومية والفيدرالية، ولا ريب في أن عمليات العولمة في العقود الأخيرة أضافت تحديات جديدة، لكن العقبات الرئيسية أمام الديمقراطية يمكن حصرها في شيئين: حالة الحرب الدائمة، وفساد السياسيين، لذا فإن الحديث عن وجود نظام ديمقراطي كلام يشوبه الكثير من اللبس والغموض [44] .

إن دراسة مثل هذه لا أريد منها الوصول إلى الكثير من النتائج، لذا يكفي فهم القضية الأساسية هنا، ومع هذا يمكن في الأخير إثبات نتيجة عامة تصرّح بأن هناك علاقة بين السلامة المهنية للصحفيين والإدارة الصحيحة للوباء، وبالتالي هناك علاقة بين النظام الإعلامي والتنمية الاجتماعية . لذا يمكن اعتبار سلامة الصحفيين شرط أساسيا لضمان مكافحة فاعلة للأوبئة، وأن سياسة الإغلاق العام لا تضمن أبدا هذه الفاعلية على الإطلاق، لأنها معارضة لشيئين أساسيين طبيعة الاجتماع وحرية التعبير . فعندما تصان حرية التعبير وسلامة الصحفيين، يمكن لوسائل الإعلام الاضطلاع بدور حاسم في دعم العمليات السياسية التي تهدف إلى تقويض الوباء، أو حتى إلى حل النزاعات وإيقاف الحروب، وإلا فلماذا يُستهدف الصحفيون، عن قصد أثناء الحروب والنزاعات، لو لم تكن لهم تلك القوة التي لو تركت إلى طبيعتها لغيّرت مسار الحدث . فعملية التقويض هذه تبدأ من تحرير الإعلام، لكن هذا الحكم مرتبط بتقدير الجمهور وتصوره للعملية ككل، فعلى الجمهور أن يفهم بأن سلامة الصحفيين شرط أساسي لإدارة الأوبئة في المستقبل . ومن جهة أخرى يجب تثقيف المواطنين بأن التضليل الإعلامي وتشويه سمعة الصحافة يمثلان خطرا على المجتمع ككل سواء في أوقات الوباء أو في الظروف العادية . كذلك لا بد لوسائل الإعلام من توعية الرأي العام باستمرار بدورها المهني وكسب احترامه لهذا الدور وثقته بها . وأعتقد أن هذه مداخل أساسية لفهم مصطلح الثقافة الإعلامية بشكل صحيح وعميق . إن الإعلام وحرية التعبير، شرطان أساسيان من شروط التنمية المستدامة . ففكرة التنمية المستدامة تقوم على شيئين: 1/ ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، 2/ الحفاظ على المصادر الطبيعية . وكلاهما متعارضان مع مفهوم الإغلاق العام . تعبر أهداف هذه التنمية بحد ذاتها عن قدرة وسائل الإعلام على تعزيز المجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة للجميع . وبهذا المفهوم فقط نستطيع أن نفهم الدور الحقيقي الذي يمكن للإعلامي أن يؤديه في ظل استراتجية عامة في مكافحة الأوبئة وإدارة الأزمات وذلك إلى جانب الفقيه والطبيب والأمير .

الإحالات

1- مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، منشورات anep، الجزائر، د .ت، ص 20

2- حسين بوجرة، الطاعون وبدع الطاعون، الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير 1350- 1800، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 693

3- قال أرنود فروجر، رئيس مكتب مراسلون بلا حدود في إفريقيا: إن الحالات التي رصدها التقرير هي علامة واضحة على العداء الكبير وانعدام الثقة تجاه وسائل الإعلام والصحفيين الذين غالبا ما يُنظر إليهم على أنهم أعداء وليسوا شركاء في مكافحة فيروس كورونا .

4-مصطفى خياطي، مرجع سبق ذكره، ص 19

5-يمكن الرجوع مثلا إلى: ملفين ديفلر وساندرا بول روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة: كمال عبد الرؤوف (مصر الجديدة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، 1993)، ص ص 57 و58

6- المرجع السابق، ص 395

7- آلان دونو، ص 46

8- هاتلنج ، ص 40

9- الحسين الزاوي، حرية التعبير وضوابط اللسان في الفكر الغربي المعاصر، ضمن الندوة الفلسفية السابعة عشرة، جامعة القاهرة عن: فلسفة الحرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص 394

10- حسين سعد، براديغمات البحوث الإعلامية، الابستيمولوجيا، الإشكالات، الأطروحات (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2017)، ص 140

11- في الحقيقة أن العلاقة المضطربة بين الإعلام والسلطة السياسية ترجع إلى العلاقات القوية والعميقة بين وسائل الإعلام ومكونات المجتمع، اتجاهاته وجماعاته، وأفراده .

12- Jurgen Habermas , Structural Transformation of The Public Sphere (Cambridge , MA: Mit Press ,1989) pp . 171-179 .

13- تشير هذه المهمة إلى العلاقة بين الإعلام ومختلف تيارات المجتمع .

14- تشير هذه المهمة إلى طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام ذاتها .

15- لوتشانو فلوريدي، المعلومات، ترجمة: محمد سعد طنطاوي (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014)، ص 24

16- على مستوى هذه المهمة يتم بناء علاقة قوية بين وسائل الإعلام والذارات الاجتماعية (الأفراد)

17- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج 2 (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982)، ص ص 138 و139

18- حسن الكحلاني، الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص 19

19- الواقع أن المذهب الفردي يمكن أن يتخذ أساسا لنظامين مختلفين فيما بينهما أشد الاختلاف، فإذا فهمنا الفردية على أنها الإيمان بقيم جميع الأفراد، فسينتج عن هذا الفهم النظام الديمقراطي، أما إذا فهمناها على أساس أنها الإيمان بالأفراد الممتازين والمتميزين فقط نتج عن ذلك النظام الأرستقراطي في الحكم أو النظام الديكتاتوري، ويتجلى هذا الفهم الثاني في فلسفة كل من كارليل ونيتشه . **أنظر:** عبد الفتاح حسنين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة: سلسلة الألف كتاب، مؤسسة سجل العرب، 1964)، ص 199

20- ف .ب توغارينوف، الطبيعة والحضارة والإنسان، ترجمة: رضوان القمضاني (بيروت: دار الفارابي، 1987)، ص 174

21- الكحلاني، ص ص 23 و24

22- غروبة دليلة، الصحافة المستقلة في الجزائر، ودورها في تكريس الدّيمقراطيّة (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص 35 و 36

23- مارك فلورباييه، الرأسمالية أم الديمقراطية، خيار القرن الواحد والعشرين، ترجمة: عاطف المولى (الجزائر: منشورات الاختلاف، ط1، 2007)، ص 44

24- شلدون واتس، الأوبئة والتاريخ، المرض والقوة والإمبريالية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 60

25-Shelton Gunaratne . " Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West ", inx , Hao and S .K , Data Ray (eds) , issues and challenges in Asian Journalism , (Singapora: Marshall Cauendish , 20006) pp 1-24

26- الديمقراطية ليست نظام حكم بقدر ما هي ثقافة إنسانية تسمح بالتعايش المدني بين المختلفين في العقائد والألوان . لذا فمن الممكن أن توجد الديمقراطية في قلب الأنظمة الديكتاتورية، وهنا لا ينبغي التساؤل عما إذا كان المجتمع ديمقراطيا أم لا بل البحث عن تحديد مدى رسوخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة الناس . لذا فإن الديمقراطية لا تقاس على مقياس الأنظمة السياسية أو بموجب العلاقات بين القوى الاقتصادية والسلطات العامة، لكن وفق درجة سيطرة الأفراد العاديين على مصيرهم . هكذا يجب تصور تعريف النظرية الديمقراطية الأصيلة . أنظر: فلورباييه، ص ص 43 و 46

27- المرجع السابق، ص 148

28- لقد حوّل المعلنون المضمون الإعلامي إلى سلعة تجارية، خالٍ من أي قيمة معرفية ومتعارض مع الذوق العام، وهذا ما جعل الصحافة تبتعد شيئا فشيئا عن التحقيقات والاستقصاءات الصحفية، وهذا تنازل منها، غير معلن، عن وظيفتها الرقابية . لقد غابت

تماما الحدود بين الإخبار والترفيه والتوعية والإعلان، ما أدى إلى اضطراب وظيفي على مستوى وسائل الإعلام، وأدى هذا بدوره إلى زيادة المحاولات المتعمدة لنشر الأخبار الكاذبة والمضللة، حتى أثناء الأوبئة، وهذا يعني عدم جدوى المجال العام، لأن النموذج الذي صاغه الفكر السياسي الإعلامي، القائم على التحكم في التقنيات التكنولوجية، كان يهدف بشكل واضح وصريح إلى دمقرطة الآراء المعبر عنها في وسائل الإعلام، ودمقرطة ملكية الكيانات الإعلامية نفسها .

29- بما أن الحجر والإغلاق يطال الاتصال الطبيعي الشخصي أثناء الأوبئة فإن الاتصال المعلوماتي يجب أن يكون في أعلى مستوياته من أجل تحقيق أهداف السياسات الصحية .

30- الملاحظ في العقدين الآخرين أن إسهام الصحافة الحرة في بناء الديمقراطية لم يعد كما كان سابقا، إذ فقدت بعض المجتمعات الغربية الثقة في الأحزاب السياسية، وفي وسائل الإعلام نفسها، بسبب الاستقطاب السياسي الذي عرّض حرية الصحافة لفقد المصداقية، وتزايد محاولات الجهات الفاعلة سياسيا للسيطرة على وسائل الإعلام، مما وضع العلاقة، المتردية أصلا، بين الإعلام والسياسة موضع الشك والريبة . ونتيجة لذلك تم استبعاد المؤسسات الإعلامية الرسمية شيئا فشيئا من المشهد السياسي بفعل استخدام السياسيين، على المستوى العمودي، قنوات أخرى غير وسائل الإعلام لمخاطبة الجمهور بشكل مباشر، وتبادل الناخبين، على المستوى الأفقي، المحتوى مباشرة فيما بينهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فهناك كم هائل من المعلومات المتداولة أثناء الانتخابات تأتي من مصادر غير صحفية، تتضمن حقائق مختلفة تماما عما تبثه وسائل الإعلام، وبالتالي، تصريحات رسمية وغير رسمية معادية لهذه الوسائل، وخطابات صريحة ولافتة تشكك في صدق التقارير الإخبارية . لقد أدت هذه الظروف إلى تراجع المكانة الاجتماعية للصحافة كما تراجع تأثيرها الكلاسيكي . فهذا الوضع لا يحيل العلاقة بين الإعلام والسياسة إلى عدم الوضوح ويجعلها غير مفهومة فحسب، وإنما يضعها موضع التساؤل الأخلاقي، خصوصا عندما يتعمد السياسيون الإضرار بسمعة وسائل الإعلام . ويمكن أن نحدد الانتخابات، كمؤشر لقياس مفهوم تقويض الديمقراطية .

31- هاتلنج، ص 20

32- رجائي الميرغني، دور الإعلام في التحول الديمقراطي، الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجًا، ورقة عمل مقدمة لبرنامج "بناء القدرات والنهوض بالمعرفة" لشباب الصحفيين الليبيين: القاهرة من 21/15 جويلية 2011 .

33- سنستخدم مصطلح حرية التعبير وحرية الإعلام على أنهما شيء واحد رغم الاختلاف الفلسفي بينهما .

34- ناعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، الإنجازات الهائلة للبروباجندا، ترجمة: أميمة عبد اللطيف (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2003)، ص 07

35- انظر مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2020

36- يمكن أن تكون الآثار غير المباشرة لمثل هذه الإجراءات خطيرة، لا سيما بالنظر إلى الدور المهم الذي تلعبه وسائل الإعلام في دعم الديمقراطية والحريات العامة . لأن حرية وسائل الإعلام والتعددية جزء من الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وفي الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية .

37- الاتحاد الأوروبي ليس مستثنى من هذه الدول، حيث عبر الصحفيون الأوروبيون عن تدهور حرية الإعلام داخل الاتحاد في السنوات الأخيرة، ودعوا السياسيين إلى حماية حرية الإعلام . خارج الاتحاد الأوروبي، تعرضت وسائل الإعلام لضغوط في كل من إسرائيل والهند والولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتقد الصحفيون السياسيين الحكوميين . ربما يكون الأمر أقل إثارة للدهشة أن تكون الدول غير الديمقراطية مثل الصين وروسيا قد فرضت أيضا المزيد من القيود، مثل زيادة الرقابة وسيطرة الدولة على الإعلانات . في عدد من البلدان تم استخدام ذريعة المعلومات الخاطئة والمضللة لإجراء اعتقالات غير مبررة أو تمرير قوانين قمعية تهدف في المقام الأول إلى إسكات المعارضة السياسية والحد من حرية الكلام والتعبير، وفقًا إلى تقرير عام 2019 الذي نشرته لجنة أكسفورد للتكنولوجيا والانتخابات .

38- نقصد بالإضرار إلحاق الأذى بصورتيه: الضرر المعنوي بالعاملين في قطاع وسائل الإعلام كتشويه السمعة والتضييق على مصادر الخبر والابتزاز، أو إلحاق الضرر المادي كالضرب والقتل والإضرار بالمصلحة المالية .

39- محمد البقالي، سؤال المهنية والأيديولوجيا في الصحافة: الحالة المغربية أنموذجا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 112

40- هاتلنج، ص 19

41- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007)، ص 72

42- إن الاتصال المتعلق بالأزمات يصعب تأسيسه عندما يكون الوباء منشرا . لذلك من المهم أن تكون الدول مستعدة منذ البداية لحالات الطوارئ .

43- تيللي، ص 17

44- مايكل هارت، وأنطونيو نيغري، الجمهور، الحرب والديمقراطية في عصر الإمبراطورية، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2015)، ص 29

ثبت المصادر والمراجع

أ/ المصادر

1- هيئة الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، النسخة العربية، https://www .un .org/ar/universal-declaration-human-rights/

ب/ المراجع

الكتب العربية والمترجمة

1- (أرندت حنة) 2008، في الثورة، ت: عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1 .

2- (البقالي محمد) 2019، سؤال المهنية والأيديولوجيا في الصحافة: الحالة المغربية أنموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة .

3- (بوجرة حسين) 2011، الطاعون وبدع الطاعون، الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير 1350-1800، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

4- (بودريار جان) 2008، المصطنع والاصطناع، ت: جوزيف عبد الله، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1 .

5- (بينيت طوني وآخرون) 2010 مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ت: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1 .

6- (تورين آلان) 2000 ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية، ت: عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق .

7- (توغارينوف ف .ب) 1987 الطبيعة والحضارة والإنسان، ت: رضوان القمضاني، دار الفارابي، بيروت .

8- (تيللي تشارلز) 2010 الديمقراطية، محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1 .

9- (جميل صليبا) 1982 المعجم الفلسفي، ج 2، دار الكتاب اللبناني، بيروت .

10- (خياطي مصطفى) د .ت، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، منشورات anep، الجزائر

11- (الدجاني أحمد صدقي) 2002 تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، ضمن الندوة الفكرية: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3 .

12- (دونو ألان) 2020 نظام التفاهة، ت: مشاعل عبد العزيز الهاجري، دار سؤال للنشر، بيروت، ط1 .

13- (ديفلر ملفين وساندرا بول روكيتش) 1993 نظريات وسائل الإعلام، ت: كمال عبد الرؤوف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، ط1 .

14- (العدوي عبد الفتاح حسنين) 1964 ، الديمقراطية وفكرة الدولة، سلسلة الألف كتاب، مؤسسة سجل العرب، القاهرة .

15- (غروبة دليلة) 2014 الصحافة المستقلة في الجزائر، ودورها في تكريس الدّيمقراطيّة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر

16- (الزاوي الحسين) 2009 حرية التعبير وضوابط اللسان في الفكر الغربي المعاصر، ضمن الندوة الفلسفية السابعة عشرة، جامعة القاهرة عن: فلسفة الحرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1

17- (سعد حسين) 2017 براديغمات البحوث الإعلامية، الابستيمولوجيا، الإشكالات، الأطروحات، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1

18- (الشريف عبد العزيز خالد) 2014 أخلاقيات الإعلام، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1

19- (فلوربابيه مارك) 2007 الرأسمالية أم الديمقراطية، خيار القرن الواحد والعشرين، ت: عاطف المولى، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1

20- (فوكوياما فرانسيس) 2007 بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ت: مجاب الإمام، دار العبيكان للنشر، الرياض .

21- (الكحلاني حسن) 2004، الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة .

22- (لوتشانو فلوريدي) 2014، المعلومات، ت: محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط1 .

23- (ماكيفر روبرت) 1984، تكوين الدولة، ت: حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2 .

24- (مور بارينجتون) 2008، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، ت: أحمد محمود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1 .

25- (هاتلنج جون ل) 1981، أخلاقيات الصحافة، ت: كمال عبد الرؤوف، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة .

26- (هارت مايكل، وأنطونيو نيغري) 2015، الجمهور، الحرب والديمقراطية في عصر الإمبراطورية، ت: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1 .

27- (هلال علي الدّين) 2002، مفاهيم الدّيمقراطية في الفكر السياسي الحديث، ضمن الندوة الفكرية: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3 .

28- (واتس شلدون) 2010، الأوبئة والتاريخ، المرض والقوة والإمبريالية، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

الكتب الأجنبية

1- Jennings Bryant, Susan Thompson, Fundamentals of Media Effects (New York: McGraw Hill , (2002)

2- Habermas Jurgen, Structural Transformation of The Public Sphere (Cambridge , MA: Mit Press ,1989)

3- Hyden Goran, and Charles Okigbo, The media and the Two waves of Democracy, in media and democracy in Africa, G . Hyden ,M . Leslie and F .F Ogudimu , (e .ds) (New Brunswick , N, J: Transaction Publishers, 2002)

4- Gunaratne Shelton, Democracy, Journalism and Systems Perspectives From East and West , inx , Hao and S .K , Data Ray (eds) , issues and challenges in Asian Journalism , (Singapora: Marshall Cauendish , 2006)

الندوات والملتقيات

1- حسين عبد الغني، كيف يمكن إعادة هيكلة الإعلام المملوك للدولة؟ تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مؤتمر بالتعاون بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية UNDEF ومركز العلاقات الدولية والحوار الخارجي FRIDE بأسبانيا، (القاهرة: 26–27 جويلية2011) .

2- رجائي الميرغني، دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعمًا–الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجًا، ورقة عمل مقدمة لبرنامج "بناء القدرات والنهوض بالمعرفة" لشباب الصحفيين الليبيين: القاهرة من 21/15 جويلية 2011 .

المواقع الإلكترونية

1- تشن جي، تقسيم الديمقراطية إلى معسكرات، موقع الجزيرة نت، 2021/12/10:
https://www .aljazeera .net/opinions/2021/12/8/%D9%8A

2- منصف المرزوقي، الديمقراطية العربية التي تجاهلتها قمة الديمقراطية، موقع الجزيرة نت:
https://www .aljazeera .net/opinions/2021/11/23/%d8%

3- المعهد البولندي للشؤون الدولية، ورقة بحثية بعنوان: الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي، منتدى البدائل العربي للدراسات .

http://www .id3m .com/D3M/AllAboutNews/Documents/egypt%20revolution%20paper-%20arabic%20final .pdf

4- قوي بوحنية، عصام بن الشيخ، الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية": المضامين والرؤى، المؤتمر الدولي الـ 17 جامعة فيلادلفيا، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات (المملكة الأردنية: 6– 8 نوفمبر 2012)
https://studies .aljazeera .net/ar/issues/2013/03/201331411434095725 .html